الاختيار والتوافق الزواجي وعلاقته بالنظرة الشرعية في المجتمع السعودي (دراسة مسحية على عينة من منطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية)

إعداد

أ/ نايف بن أحمد بن جمعان الجمعان الزهراني

درجة الماجستير في الإصلاح الأسري - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

الاختيار والتوافق الزواجي وعلاقته بالنظرة الشرعية في المجتمع السعودي (دراسة مسحية على عينة من منطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية)

نايف بن أحمد بن جمعان الجمعان الزهراني

تخصص الإصلاح الأسري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: naif-alzahrani@hotmail.com

الملخص:

تناولت الدراسة تطبيق النظرة الشرعية في المجتمع السعودي ممثلاً في منطقة مكة المكرمة ومحافظتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد تم توزيع استبانة تمت الإجابة عليها من قبل 120 شخصاً من مدن مكة المكرمة وجدة والطائف، بحثاً عن إجابة لمجموعة من التساؤلات الرئيسية والتي كانت تهدف لقياس أثر تطبيق النظرة الشرعية على الاختيار والتوافق الزواجي، وقد أكّد ما نستهم تصل إلى 83% بأن النظرة الشرعية تساعد في إيجاد التوافق الزواجي المأمول، كما وافق ما يقارب الـ 92% على أن النظرة الشرعية عامل مهم من عوامل اختيار الشريك المناسب، كما بينت الدراسة أخيراً على أن المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسس الدينية التي تعلمها ومن بعدها العادات والتقاليد كمنهج رئيسي في تطبيق النظرة الشرعية، وقد خلص البحث لتوصيات كان من أهمها إعطاء الحق الكامل للخاطب والمخطوبة في ممارسة حقهما بتطبيق النظرة الشرعية إضافة إلى التأكيد عليهما بضرورة النقاش الإيجابي أثناء النظرة الشرعية والمساعد على الاختيار والتوافق الزواجي المأمول.

الكلمات المفتاحية: الاختيار، التوافق الزواجي، النظرة الشرعية، المجتمع السعودي، منطقة مكة المكرمة.

Marriage Compatability and Choice and their Relationship with the Islamic Legal View in the Saudi Community (A Survey Study on a Sample in Mekkah Al-Mokarramah Region in the Kingdom of Saudi Arabia)

Nayf Bin Ahmad Bin Gamaan Al-Gamaan Al-Zahrany

Social Reform Department, Faculty of Art and Hummanities, Department of Sociology Social Work, King Abdul-Aziz University, Geddah, Kingdom of Saudi Arabia Family Refrom

Email: naif-alzahrani@hotmail.com

ABSTRACT:

This research was conducted on the implementation of the legitimate view in the Saudi society represented in the region of Makkah and cities which belong to it. The distributed questionnaire was answered by 120 people from the cities of Makkah، Jeddah and Taif, seeking an answer to number of key questions which were aimed to measuring the impact of the legitimate view on Choice and marital compatibility. 83% of the respondents confirmed that the legal view helps to find the desired marital compatibility، and nearly 92% agreed that the legal view is an important factor in choosing the right partner. Finally، the study showed that the society is closely linked to the religious foundations that it has learned and then the customs and traditions as a major approach in the application of the religious view. The study concluded the recommendations of the most important of which give the full right to the marriage parties in the exercise of their right to apply the view of legitimacy in addition to the emphasis on the need for positive debate during the view of legitimacy which help on choice and hoped marital harmony.

Keywords: Choice, Marriage Compatability, Islamic Legal View, The Saudi Community, Mekkah Al-Mokharama Region.

المقدمة:

اهتمت معظم المجتمعات ومنها المجتمعات الإسلامية بالبناء الأسري؛ إيماناً منها بدور الأسرة كجماعة إنسانية في الحفاظ على المجتمع، واستقراره, ودوره في تأهيل أعضائها ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على العمل والإنتاج وتحمل أعباء التنمية في المجتمع.

والأسرة السعيدة من وجهة نظر المجتمع هي الأسرة التي تتوفر لها كافة الشروط والظروف للحياة الطبيعية لقيامها بوظائفها وواجباتها على الوجه الأمثل. فالأسرة هي النواة الصغرى للمجتمع، وهي أهم مؤسسة للتكاثر الروحي والمادي لأفراد المجتمع.ولهذا فإن سعادة كل أسرة هي سعادة المجتمع ككل. ولذلك يبرز علماء الاجتماع إحدى عشر عنصرا مكونا لسعادة الأسرة وسلامتها، وهذه العناصر هي(التفاهم بين الزوجين، قضاء وقت الفراغ بشكل مناسب وممتع، السكن المستقل، وجود أصدقاء جيدين للأسرة، الكفاية المادية، وجود الأطفال، الثقة في متانة الأسرة، العمل المناسب، التعليم المناسب، الاستقلالية بين الزوجين (كوفالوف، 2002).

فالزواج نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية. وهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية.ولذلك فهو أمر شائع ومقرر في جميع أنحاء العالم، فعلى الرغم من مظاهر الصراع الذي ينطوي عليه، وتغير أهدافه ووظائفه ومعانيه وكثرة وقوع الطلاق فإن الناس مع ذلك يتزوجون. ويرجع ذلك إلى أن التوقعات المعيارية تنظر إلى الزواج كموقف أو كحالة مناسبة أو مفضلة ومطلوبة. ومهما كانت التعقيدات والالتزامات والصعوبات التي تصاحب عملية الزواج سواء كانت مادية أو معنوية أو اجتماعية. إلا أن الزواج يؤدي وظائف عديدة لكل من الفرد والمجتمع ومن أهمها: تكوين الشخصية، المكانة الاجتماعية، الاستقرار، الراحة والطمأنينة، امتصاص التوتر، تبادل العواطف، الأمن النفسي، الإشباع الجنسي، الحب.. ..الخ (الخولي، 2009، 193-194).

وحتى تستطيع الأسرة القيام بهذا الدور فإنه ينبغي توفر مجموعة من المقومات التي تضمن قدرتها على القيام بوظائفها, وأدوارها المنوطة بها في هذا الإطار، ومن مقومات بناء الأسرة عملية الزواج بعقد شرعي سليم يحفظ للأسرة بقاءها, ومكانتها، واعتراف المجتمع بها, وتتطلب تلك العملية شخصين (رجل و امرأة) مؤهلين من الناحية الجسمية, والنفسية, والعقلية, والاجتماعية, والمادية لإتمام هذه العملية بصورة تمتزج بالتكيف والتوافق والحياة الأسرية السعيدة الخالية من الاضطرابات والقلاقل والتوترات التي قد تعوقها عن تحقيق أهدافها.

ويتوقف نجاح العلاقة الزوجية وزيادة التوافق الزواجي والانسجام بين الطرفين على مدى إدراكهما لأساليب المعاملة التي يلقاها كل طرف من الآخر خلال دورة الحياة

الزوجية والمرتبطة بمواقف الفرح والألم وخبرات الحياة التي يتعرضان لها (محمد، 2006، 278)، ولذا اهتمت التربية الإسلامية بإقامة العلاقة الزوجية على حسن العشرة فقال تعالى: ((وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)) (النساء: 19)، وعلى المودة والرحمة التي بينها الله أيضًا في قوله: ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ))(الروم: 21)، وهناك فرق بين العشرة بالمعروف والمودة، فالمودة مبنية على أساس الحب، أما العشرة بالمعروف فليس ضروريًّا أن تكون عن حب؛ لأن المعروف هو أن يعطي الإنسان ضرورات الحياة، أما الود؛ فهو أن يعمل الإنسان لإرضاء من يودهم بسعادة (الشعراوي، 2002، 89).

وفي مواجهة التصدعات المستقبلية في العلاقة الزواجية، ولدرء أي اضطراب ينشأ نتيجة تعارض الدور المنوط بكل من الزوجين، كان لابد من الوقاية ممثلة في تأهيل كلا الزوجين وتعويدهم على مسئولية الزواج وتبعاته، وتعريفهم بحقوق وواجبات كل منهما، وإكسابهم قيم الحب والتعاطف والتعاون، وهي القيم اللازمة للتوافق والتراضي في العيش المشترك، واستمرار ديمومة الحياة الأسرية(بنجر، 2010، 11).

ومعرفة الزوج أو الزوجة لما يتوقع أن يتعرض له عند دخوله الحياة الزوجية وكيفية التعامل معه يعد عاملاً حاسماً في تخفيف توتراته وتسهيل عملية توافقه مع الوسط الجديد ذي التأثير على رضاه العام عن زواجه. فعدم انتظام الأدوار التي يقوم بها الفرد في إطار الأسرة والزواج، تأتي كنتيجة لعدم تلبية متطلبات مراحل النمو الأسري المختلفة، وفي الوقت نفسه تختل تأدية الأدوار المختلفة اللاحقة. وعليه فإن اختلال دور الفرد يخيب توقعات الطرف الآخر ومن ثم فعدم تكامل الدور يؤدي إلى نشؤ شكل من أشكال التوتر والقلق وعدم الوعي الذاتي ومن ثم اختلال النظام الزواجي (بن مانع، 1410هـ)، (الدخيل الله، 1425هـ، 56).

ويعد التوافق الزواجي ركيزة أساسية في نماء الأسرة واستمراريتها أذ يؤدي هذا التوافق إلى استقرار حياة بقية أفراد الأسرة بينما يؤدي غياب التوافق إلى اضطرابات أو مشكلات نفسية، كما يؤدي إلى حالة من القلق والاكتئاب عند الزوجين وتفكك العلاقات الأسرية وانهيارها (سليمان ،2005).

كما يعد التوافق الزواجي نتاجاً للتفاعل بين شخصية الزوجين والمحدد لنجاح الزواج أو فشله والذي يتأثر بالذات الانفعالية فيزيد إدراك الفرد لمعاني الحب والسعادة الزوجية، أي أن زيادة وعي الفرد بالذات الانفعالية يزيد من السعادة الزوجية والتي بدورها تؤدي إلى التوافق الزواجي (الشمسان ،2004).

وفي سياق متصل أباحت الشريعة الإسلامية للخاطب أن ينظر إلى مخطوبته، كما أباحت للمخطوبة أن تنظر إلى خاطبها، ليكون كل من الاثنين على بينة من الأمر في اختيار شريك حياته، لكن لا يجوز أن يجتمعا مع بعضهما في خلوة بمنأى عن المحارم، لأن الإسلام يحرم ذلك، كما اشترط بعض الفقهاء – المالكية – إعلام المخطوبة بالنظر

فلا يكون خلسة، وذلك تأكيداً على التهذيب والخلق الفاضل وحفظ كرامة المخطوبات من الامتهان وصيانة سمعتهن من أي خدش يجرحهن (حسانين، 2010، 288). ويرى الجمهور جواز النظر إليها بدون إذنها أو علمها (ابن القيم، 1972، ج4، 214).

هذا وإن كان للمالكية وجه في اشتراط إعلام الفتاة بنظر الخاطب لها إلا أن الواقع الحالي ومراعاة المصلحة قد تقتضي عدم إعلام الفتاة بنظر الشاب الذي يريد خطبتها إليها خاصة في المرات الأولى التي تمهد للشاب الإقبال على خطبة الفتاة، والسبب في ذلك هو أن الفتاة إذا علمت بأن الشخص الذي يريد خطبتها سينظر إليها في وقت كذا أو مكان كذا مثلا فإنها تتصنع أحياناً في ملابسها ومشيتها وطريقة كلامها وتضع من المساحيق ومواد التجميل ما يجعلها في أفضل صورة ممكنة، وهذا قد يكون سبباً في خداع الشاب وعدم رؤية الوجه الحقيقي للفتاة، مما يكون مدعاة للمشكلات التي ربما تعصف بالحياة الزوجية مستقبلاً، ولأن في ذلك تجنب أذى الفتاة وأهلها، فالرؤية إذا كانت علانية ولم يتحقق النكاح، قد يحصل بذلك كسر لكرامة الفتاة، بل وسيتساءل الناس عن سبب عدم إتمام الخطبة، وفي هذا إحراج كبير للفتاة وأهلها (رضوان، 2017، 151).

كما أن هذا ليس باباً لتلصص الشباب على الفتيات وكشف سترهن ولكن المراد هو أن الشاب إذا رغب في خطبة فتاة معينة فلينظر منها إلى ما يدعوه لنكاحها بغير تبجح أو إطالة نظر، فإن وجد ما يدعوه لنكاحها أقبل على الخطبة وإلا انصرف دون معاودة للنظر أو إفشاء للسر، وكذلك الحال بالنسبة للفتاة(رضوان، 2017، 151).

فالمنهج الرباني شرع للخاطب والمخطوبة النظر لبعضهما للتأكد بنفسيهما من المواصفات الإجمالية التي يرغبا فيها للتعارف بينهما حتى ينتقلا إلى الحياة الزوجية بنفس مطمئنة دون قلق أو مفاجآت، وحتى تدوم الألفة والمودة بينهما مستقبلاً، وعلى أولياء الأمور أن يلتزما بما شرعه المنهج الإسلامي في ذلك ومراعاة الضوابط المحددة له (كرزون، 1997، 75، 76).

ومن جانب آخر فإن نظر الخاطب إلى مخطوبته بالشروط الشرعية، يتعرف من خلاله على أوصاف مخطوبته الخَلقية والخُلقية، وهو من أسباب دوام الحياة الزوجية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنت عند النبي – صلى الله عليه وسلم – فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال له رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " أنظرت إليها؟ " قال: لا، قال: " فاذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئا (مسلم، 1992، ج2، 317).

وقال النبي – صلى الله عليه وسلم – للمغيرة بن شعبة رضي الله عنه وقد خطب امرأة: "أنظرت إليها؟" قال: لا، قال: "انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما" (الترمذي، 1975، ج3، 389).

يقول الوزير ابن هبيرة: واتفقوا على أن من أراد تزوج امرأة، فله أن ينظر منها ما ليس بعورة (ابن عبيرة، 1963، ج2، 111).

وقال ابن قدامة: لا خلاف بين أهل العلم في إباحة النظر إلى وجهها، لأنه ليس بعورة، وهو مجمع المحاسن، وموضع النظر" (ابن قدامة، 1984، ج9، 490).

وإن لم يتيسر للخاطب النظر إلى مخطوبته لسببٍ ما، فله أن يرسل امرأة ثقة من قريباته كأمه أو أخته تتأملها ثم تصفها له (العك، 1999، 71)، وقد بعث النبي – صلى الله عليه وسلم – أم سليم رضي الله عنهما إلى امرأة أراد أن يتزوجها، فقال: "شُمِّي عوارضها، وانظري إلى عرقوبيها" (ابن حنبل، 2001، ج21، 106).

ويتحقق بهذا النظر مصلحة الطرفين، فإن الخاطب والمخطوبة إذا رأى أحدهما الآخر، واجتمع به –مع حضور المحرم من أقاربها– فإما أن يطمئن إلى الآخر ويميل إليه، ويقع لديه موقع القبول، فتصح رغبتهما في الزواج، فإن تم كان ذلك أدعى للوفاق ودوام العشرة بينهما، وإما أن يحصل عكس ذلك، فيعدلان عن الخطبة. والأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، وفي حصول النظر احتراز من الغرر، وانتفاءٌ للجهل والغش، وحصول النكاح بعد رؤية أبعد عن الندم، الذي ربما يحصل للمتزوج لو لم تحصل رؤية، فيظهر له الأمر على خلاف ما يُحب (رضوان، 2017، 152).

مشكلة الدراسة:

تكتسب الحياة الزوجية أهميتها من خلال كونها " تنتقل بالزوجين من مجال الآمال والأحلام إلى مجال الحقيقة والواقع وهي لا تخلو من الاختلاف الطبيعي بين الناس في الأخلاق والعادات والطباع والخصال وفي الشعور والتفكير والأمزجة والعواطف (فتحي، 2010، 26).

ورغم ذلك يؤكد الحربي (2013) أن الفترات الأخيرة شهدت تحولات كبيرة في نسق الأسرة السعودية عامة، وتحولاً في معدلات الطلاق بصفة خاصة، كما حدثت مجموعة من المتغيرات في الاتجاه نحو الزواج وأنماطه، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الأسرية، وتغيرات في الأدوار المرتبطة بالرجال والنساء ترتب عليها حدوث تغيرات عديدة في الأسرة السعودية.

كما أن الأسرة السعودية في العصر الحالي تتعرض للعديد من التحديات، والتغيرات التي قد تطرأ على نسقها الأسري، وتماسكها جراء ما يحدث من تغيرات فيها، أو محيطة بها نتيجة التحولات المعاصرة في مجالات عدة اجتماعية، واقتصادية، ونفسية؛ ونتيجة لهذه التغيرات تصاب الأسر غالباً بالعديد من التصدعات التي تعصف بها، وتسهم في تفككها (الغامدي، 2016، 625).

وأصبح الحوار المفقود بين الزوجين ظاهرة ترسم أكثر من علامة استفهام أمام المهتمين بأمور الأسرة والمجتمع (تحية عبد العال، 2003، 380).

ومهما يكن فلا يمكن أن نرجع مشكلات الحياة الزوجية ومظاهر الاستقرار الأسري إلى عاملٍ واحد، في ظل واقع اجتماعي ثقافي متغير، يصاحبه اضطراب كبير في فهم المسلمين لطبيعة الحياة الزوجية وعدم إلمامهم بآدابها وقواعدها ولعل ذلك يرجع إلى "الهجمة الثقافية الغربية التي أثرت سلباً على مفاهيم المسلمين ومقاييسهم للأشياء، خاصة في ظل انهيار الأخلاق وانحسار القيم الاجتماعية الأصيلة، بسبب الهزيمة الروحية التي مكنت الغزو الفكري أن يفسد الحياة الزوجية" (بدح، 2001، 4).

والتطبيق السليم للنظرة الشرعية من أهم الأمور التي تجلب الألفة والمحبة والرحمة. فبها معرفة كل من الزوجين بصاحبه معرفة مطمئنة قبل الإقدام على الزواج وذلك بالتقائهما ونظر كل منهما إلى الآخر. هذا ومع أن هذا الموضوع "موضوع نظر الخاطب إلى مخطوبته" محل شبه اتفاق بين أهل العلم من الناحية الدينية. إلا أنني رأيت أنه لم يعط حقه في المباحث الاجتماعية بالرغم من أهميته، فتسبب بكثير من سوء الاختيار وبالتالي عدم التوافق الزواجي والذي هو بالنهاية هدف الارتباط الشرعي الذي يسعى إليه الجميع.

وبما أن الموضوع شبه متفق عليه بين علماء الدين بل إنه أكثر اتفاقاً عند أهل التحقيق، لذلك رأيت أن أبحثه من الناحية الاجتماعية، حيث إن كثيراً من الناس عند التطبيق لهذه السنة هم بين مُفْرِط ومفرّط، وتعاملوا مع هذه المرحلة الحساسة من التواصل بمفهومهم المجتمعي الذي خلفته فقط العادات والتقاليد التي يتعاملون بها في هذا الجانب. فبعض الناس خرج عن المنهج الشرعي فانساق إلى عادات يقال بأنها حضارية فسمح للخاطب أن يجتمع بمخطوبته في كل وقت وفي أي مكان حتى ولو كانا منفردين، فوصل من العلم بمخطوبته ما ينفّره منها أو العكس وربما إلى ما لا يعتبر هدفاً من الأهداف النقية للنظرة الشرعية. كما أن هناك بعضاً آخر تشدّد فلا يسمح للخاطب أن يرى مخطوبته إلا عند الدخول مما يخلق في النفوس شيئاً من الندم. وهناك نوع ثالث من الناس توسط فأخذ بالمنهج المتوسط السويّ والذي تهدأ به النفس وتغلق به مداخل الشيطان.

أسئلة الدراسة:

1. ما هو النهج السائد الذي يتبعه المجتمع المدروس في عملية تطبيق النظرة الشرعية؟
2. ما مدى تأثير النظرة الشرعية على الاختيار الزواجي؟
3. ما مدى تأثير النظرة الشرعية على التوافق الزواجي؟

أهداف الدراسة:

1. إظهار التأثير المباشر والعلاقة بين تطبيق النظرة الشرعية بالشكل الصحيح والاختيار والتوافق الزواجي.
2. إيضاح الأساليب والعادات المتّبعة في إجراءات الزواج وبخاصة النظرة الشرعية.
3. بيان الحقيقة الشرعية في آلية النظرة الشرعية وأهدافها المرجوة.
4. إظهار آراء الأجيال المختلفة حول النظرة الشرعية وأثر تطبيقها من عدمه.
5. إيضاح أثر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الحديثة في ترسيخ أو إلغاء تطبيق النظرة الشرعية.

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من عدة اعتبارات يمكن إيجازها على النحو التالي:

يعزو كثير من الأزواج بمختلف أجناسهم، مشكلاتهم الزواجية وعدم توافقهم الزواجي مع شركاء حياتهم، لسوء الاختيار والناتج بالأساس عن عدم الإلمام الكامل بمواصفات شريك الحياة الخَلقية والخُلقية.

أهمية تحقيق التوافق الزواجي لاستقرار الحياة الأسرية ونجاحها في أداء الوظائف والمهام المنوطة بها.

وقد صدر من بعض الأزواج التصريح بأنه قد تم خداعه إما لعدم حصول النظرة الشرعية أو عدم كفايتها في تكشُّف كامل صفات الطرف الآخر، تلك النظرة التي يحصل بها الاطمئنان الكافي لتحقق قوله صلى الله عليه وسلم: (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) أي أحرى أن تدوم المودة بينكما. والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي.

يمكن للدراسة تفيد الكثير من المقبلين على الزواج من الذكور والإناث بما تسفر عنه من نتائج حول الاختيار لشريك الحياة والنظرة الشرعية وضوابطها وما يترتب عليها من آثار.

الكثير يقولون بأنه لو عاد الزمان بهم للوراء فإنهم سيقومون بتكرار النظرة الشرعية حتى تطمئن نفوسهم أو ستكون النظرة الشرعية لحظة فاصلة يسألون فيها عما يعتقدون بأنها أركان أساسية يجب معرفتها ليحصل الاختيار الجيد والمؤدي بعد مشيئة الله للتوافق الزواجي.

ومن هذا المنطلق أخذت نقطة النظرة الشرعية موضوعاً لرسالتي، علّها تجد البيئة الخصبة لنشرها في المجتمع المحيط وربما أوسع من ذلك.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

1. المنطقة الغربية: هي المنطقة الواقعة في الجزء الغربي وجزء من الشمال الغربي للمملكة العربية السعودية وتشمل المناطق الإدارية: (مكة المكرمة – المدينة المنورة) والمحافظات التابعة لها.
2. التوافق الزواجي: "هو استجابة سلوكية ثنائية تشتمل على التوفيق في الاختيار للزواج والاستعداد للمسؤوليات الزواجية، والتشابه في القيم والاحترام المتبادل، والتعبير عن المشاعر والإشباع الجنسي، والاتفاق في الأمور المالية وفي أساليب التربية للأبناء، والاتفاق مع أسرة الآخر".
3. الاختيار للزواج: درجة التواصل الفكري والوجداني والعاطفي والجنسي بين الجنسين بما يحقق لهما اتخاذ قرارات توافقية تساعدهما في الارتباط وتحقيق أقصى قدر معقول من السعادة والرضا.
4. النظرة الشرعية: أن ينظر الرجل إلى من يريد الزواج بها، فينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها كالوجه واليدين ونحو ذلك بشرط عدم التلذذ أو التشهي، أو هي نظر الخاطب لمخطوبته وفق شروط معينة قررتها الشريعة الإسلامية.

الدراسات السابقة:

دراسة الزوم (2019): هدفت تعرف العلاقة بين وعي الفتيات السعوديات المقبلات على الزواج بأسس ومقومات الحياة الأسرية ونجاحها، وفق محاور خمسة هي(اختيار شريك الحياة – التعامل بين الزوجين – التعامل مع الأبناء – إدارة موارد الأسرة – إدارة الأزمات الأسرية)، والكشف عن طبيعة الفروق بين عينة الدراسة الأساسية في الوعي بأسس ومقومات الحياة الأسرية الناجحة وفقاً لمتغيرات (سن الفتاة – مستوى التحصيل الدراسي– تخصص الطالبات – عدد الإخوة والأخوات – مهنة الأب– مستوى تعليم الأب – مستوى تعليم الأم – الدخل الشهري للأسرة)، وتمثلت أداة الدراسة في مقياس الوعي بأسس ومقومات الحياة الأسرية الناجحة، وتم تطبيقه على عينة بلغت (459) فتاة من مستويات اقتصادية واجتماعية متفاوتة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى: عدم وجود علاقة ارتباطية بين مجموع أسس ومقومات الحياة الأسرية الناجحة وبين كل من عدد الإخوة والمستوى التعليمي للأب والأم وفئات الدخل الشهري، والحالة الاجتماعية للفتاة وعمل الأم، بينما وجد تباين دال إحصائياً في استجابات عينة الدراسة تباعاً لسن الفتاة لصالح من تتراوح أعمارهن من (26 – إلى 30) عاماً مقارنة بالأصغر منهن.

دراسة ديبة (2017): هدفت تعرف مدى التوافق الزواجي والإدراكات المتبادلة بين الزوجين نحو أبعاد الحياة الأسرية، كما هدفت تعرف العلاقة بين التوافق الزواجي والإدراكات المتبادلة بين الزوجين واستخدمت الدراسة المنهج الوصفين واعتمدت على

مقياس التوافق الزواجي ومقياس الإدراكات المتبادلة بين الزوجين، وطبقت الدراسة على عينة من بلغت (400) زوج وزوجة بواقع (200) زوج، و(200) زوجة، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين كل من أبعاد الإدراكات المتبادلة بين الزوجين والدرجة الكلية للتوافق الزواجي على مقياس الإدراكات المتبادلة وفقاً لمتغيرات (عدد الأبناء – مدة الزواج – الوضع الاقتصادي) بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الأزواج على مقياس الإدراكات المتبادلة بين الزوجين وفقاً لمتغيري (صلة القرابة – طبيعة الأسرة "نووية – ممتدة").

دراسة رضوان (2017): هدفت تعرف فاعلية برنامج إرشادي لتنمية الوعي بمتطلبات الحياة الزوجية من منظور التربية الإسلامية لدى خريجي الجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج التجريبي بتصميم المجموعة الواحدة بتطبيق قبلي وبعدي وتتبعي، وطبقت الدراسة مقياس الوعي بمتطلبات الحياة الزوجية (المعرفي – الوجداني) بالإضافة لاختبار مواقف لقياس الوعي في جانبه السلوكي من إعداد الباحث، وبلغت عينة الدراسة، واقتصرت الدراسة على (43) دارساً ودارسة من برنامج التأهيل التربوي بمركزي القاهرة والجيزة (غير متزوجين) و (غير أزهريين)، وتوصلت الدراسة إلى فاعلية البرنامج الإرشادي المقترح في تنمية الوعي بمتطلبات الحياة الزوجية لدى عينة الدراسة بالإضافة لبقاء أثر البرنامج حيث قام الباحث بتطبيق الأدوات مرة أخرى في تطبيق المتابعة فلم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التطبيق البعدي وتطبيق المتابعة مما يدل على ثبات أثر البرنامج.

دراسة الغامدي (2016): هدفت تعرف درجة فعالية البرامج الوقائية والعلاجية المقدمة من الجمعيات الأسرية في تحسين التوافق الزواجي من وجهة نظر المستفيدين بجمعية المودة بمحافظة جدة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي، حيث تكونت عينة البحث الفعلية من (111) من المستفيدين بجمعية المودة للتنمية الأسرية بمحافظة جدة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وقد استخدم الباحث مقياس فعالية البرامج الإرشادية لوقائية، والعلاجية من إعداد (الغامدي، 2016) ومقياس التوافق الزواجي إعداد (فرج، وعبد الله، 1999)، وبعد تحليل استجابات العينة توصل الباحث إلى النتائج التي كانت كما يلي: كانت درجة فاعلية البرامج الوقائية والعلاجية من وجهة نظر عينة البحث (كبيرة)، كانت درجة التوافق الزواجي من وجهة نظر عينة البحث (كبيرة)، توجد علاقة ارتباطية ايجابية ذات دلالة إحصائية بين درجة فعالية البرامج الوقائية والعلاجية المقدمة في الجمعيات الأسرية والتوافق الزواجي من وجهة نظر المستفيدين من برامج جمعية المودة للتنمية الأسرية، توجد فروق في متوسطات درجات تقويم فاعلية البرامج الوقائية والعلاجية المقدمة في جمعيات الأسر من وجهة نظر المستفيدين بجمعية المودة للتنمية الأسرية وفقا لمتغيرات (الجنس، والمستوى التعليمي)، لا توجد فروق في متوسطات درجات تقويم فاعلية البرامج الوقائية والعلاجية التي تقدمها

الجمعيات الأسرية من وجهة نظر المستفيدين بجمعية المودة للتنمية الأسرية وفقا لمتغيرات (العمر، المستوى الاقتصادي).

وهدفت دراسة أبو أسعد (2015): للبحث في فعالية العلاج الواقعي في تحسين وتنمية مهارات التواصل للمقبلين على الزواج، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باختيار مجتمع دراسة من محافظة الكرك، وقام باختيار عينة بلغت (18) من الذكور المقبلين على الزواج اعتبروا جميعا مجموعة تجريبية تم تطبيق الدراسة عليهم، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير مقياس مهارات التواصل، وتطوير برنامج إرشادي مكون من (16) جلسة إرشادية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة في مهارات التواصل في القياس البعدي على القياس القبلي، كما توصلت النتائج إلى أنه لا توجد فروق بين أفراد العينة بعد التجريب وبعد الزواج بشهرين، كما لا توجد فروق بين أفراد عينة الدراسة باختلاف الفئة العمرية والمستوى التعليمي.

وقام محمد (2010م): بدراسة حول التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الفتيات المقبلات على الزواج بأساليب التوافق الزواجي، وهي دراسة تجريبية لمجموعة من الفتيات المقبلات على الزواج، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية ووعى الفتيات المقبلات علي الزواج بأسلوب الاستعداد للزواج. كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية وعى الفتيات المقبلات على الزواج بأسلوب التوافق بين الشريكين. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية وعى الفتيات المقبلات على الزواج بأسلوب القيم الأسرية. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية وعى الفتيات المقبلات على الزواج بأسلوب الأهداف المشتركة. وأخيرا توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية وعى الفتيات المقبلات على الزواج بأسلوب الثقافة المشتركة.

دراسة عبد الرازق (2009): هدفت الكشف عن مقومات التوافق الزواجي من وجهة نظر طالبات كلية التربية بجامعة الملك سعود المتزوجات وغير المتزوجات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت على عينة قوامها (124) طالبة من طالبات كلية التربية بجامعة الملك سعود (متزوجات وغير المتزوجات) من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة. ثم تطبيق مجموعة من الاختبارات والمقاييس النفسية عل أفراد العينة والتي منها مقياس مقومات التوافق الزواجي من إعداد الباحثة، مقياس تقدير الذات، مقياس مستوى الطموح من إعداد الباحثة، اختبار سمة القلق لسبيلبرجر، وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطة الحسابية، اختبار (ت) لدلالة الفروق، النسب المئوية، معامل الارتباط، معامل ألفا كرونباخ، وقد اعتمدت الدراسة في إجراءاتها على المنهج

الوصفي، وقد كشفت نتائج الدراسة عن تعدد مقومات التوافق الزواجي وهي مرتبة من وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي: النضج الانفعالي لكل من الزوجين، المساندة اللاجتماعية والانفعالية من الأسرة، الجانب الديني، الجانب الثقافي، التقارب في العمر، التقارب في المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي.

وقام الشهري (2009) بدراسة عن التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة وهدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين التوافق الزواجي وبعض سمات الشخصية والكشف عن الفروق في التوافق الزواجي وبعض سمات الشخصية لدى المعلمين المتزوجين في ضوء بعض المتغيرات (المؤهل التعليمي- عدد الأطفال في الأسرة – مدة الزواج – العمر عند الزواج) وقد تكونت عينة الدراسة من (400) معلم من معلمي المرحلة المتوسطة والثانوية بمحافظة جدة. وتراوحت أعمارهم بين (22-58) عاماً واستخدم الباحث مقياس التوافق الزواجي من إعداد فرج وعبد الله (1999) ومقياس العوامل الخمس الكبرى للشخصية من إعداد كوستا وما كري (1992) وتعريب الأنصاري (1997). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ودالة بين التوافق الزواجي وبين بعد العصابية، وكذلك وجود علاقة موجبة دالة بين التوافق الزواجي وبين أبعاد الانبساط – الصفاوة- الطيبة – يقظة الضمير لدى العينة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي يتجه لاختلاف المستوى التعليمي- عدد الأطفال في الأسرة – مدة الزواج – العمر عند الزواج، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مرتفعي ومنخفضي التوافق الزواجي وبعض سمات الشخصية (العصابية – الصفاوة – الطيبة- يقظة الضمير لدى عينة البحث).

أجرت جان (2008م): دراسة عن العلاقة بين الشعور بالسعادة ومستوى التدين ومستوى الدعم الاجتماعي والتوافق الزواجي والمستوى الاقتصادي والحالة الصحية، وإلى دراسة الفروق في السعادة تبعا لمتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية، طبيعة العمل والمستوى التعليمي) وإلى التعرف على المتغيرات المنبئة بالسعادة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط دال وموجب بين السعادة وكل من مستوى التدين والدعم الاجتماعي والتوافق الزواجي والمستوى الاقتصادي والحالة الصحية وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الشعور بالسعادة تبعا لمتغير العمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وطبيعة العمل، كما وجدت الدراسة أن التدين هو العامل الأكبر المنبئ بالسعادة يليه الدعم الاجتماعي فالتوافق الزواجي ثم المستوى الاقتصادي.

دراسة باصويل (2008م): حول التوافق الزواجي وعلاقته بالإشباع المتوقع والفعلي للحاجات العاطفية المتبادلة بين الزوجين، حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق في الحاجات العاطفية المتوقعة بين الزوجات والأزواج وكان ترتيبها عند الزوجات الآتي: الحب، الفهم، الاهتمام، الاحترام، التقدير، القبول، الثقة.وكذلك توجد فروق في ترتيب قوة الحاجات العاطفية الفعلية وكان ترتيبها عند الزوجات كالتالي: الفهم، الثقة، التقدير،

الاهتمام، القبول، الحب، الاحترام. وبالنسبة للأزواج فإن ترتيبها كالتالي: الاهتمام، التقدير، الفهم، الحب، القبول، الاحترام، الثقة.

وفي دراسة الجمالية (2008): والتي تهدف إلى التعرف على تأثير كل من عمر الزوجين ومدة الزواج وإنجاب الأطفال على درجة التوافق الزواجي، وتكونت عينة الدراسة من 162 زوجاً وزوجةً ممن تتراوح أعمارهم من 25-40 سنة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي نتيجة اختلاف العمر بين الزوجين لصالح الأزواج الأكبر سناً كما لم يتأثر التوافق الزواجي بمدة الزواج وبإنجاب الأطفال.

وأجرت جان (2008): دراسة عن الكشف عن العلاقة بين الشعور بالسعادة ومستوى التدين ومستوى الدعم الاجتماعي والتوافق الاجتماعي والمستوي الاقتصادي والحالة الصحية واستخدمت الباحثة: مقياس التوافق الزواجي ومقياس مستوى التدين، مقياس المساندة الاجتماعية استمارة المستوى الاقتصادي والحالة الصحية وتم تطبيق الدراسة على عينة تتكون من 764 من طالبات وموظفات وإداريات وعضوات هيئة تدريس سعوديات من جامعة الرياض للبنات تتراوح أعمارهم من 18 إلى 57 عاماً. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط دال وموجب بين السعادة وكل من مستوى التدين والدعم الاجتماعي والتوافق الزواجي والمستوى الاقتصادي والحالة الصحية، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الشعور بالسعادة تبعاً لمتغير العمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وطبيعة العمل. كما وجدت الدراسة إلى أن التدين هو العامل الأكبر المنبئ بالسعادة يليه الدعم الاجتماعي فالتوافق الزواجي ثم المستوى الاقتصادي.

دراسة كالكان، وارسانللي (Kalakan & Ersanili, 2008) هدفت تعرف أثر برنامج سلوكي معرفي لتدريب المتزوجين على مستويات التوافق الزواجي، وقد تألفت المجموعتين التجريبية والضابطة لهذه الدراسة من (30) فرداً. وقد تم استخدام المنهج التجريبي. كما تم أيضاً تطبيق الاختبار القبلي والاختبار البعدي لمقياس التوافق الزواجي بالنسبة للمجموعتين، المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة، وقد وجد أن برنامج الإثراء الزواجي كان له تأثير إيجابي على بعض مستويات التوافق الزواجي. كما أشارت النتائج إلى وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين درجات الاختبار البعدي للمجموعة التجريبية والضابطة، وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام برنامج الإثراء الزواجي المستند على الاتجاه السلوكي المعرفي لتحسين التوافق الزواجي بين الزوجين.

وهدفت دراسة سينغ وساشما (SINGH & SASHMA (2006 إلى التعرف على الفروق في درجات التوافق الزواجي بين الأزواج والزوجات باختلاف المركز الوظيفي والمستوى التعليمي للزوجة، وقد طبقت الدراسة على 1300 امرأة هندية كان من بينهن

150 امرأة عاملة و150 امرأة غير عاملة وقد قسمت كل عينة إلى ثلاث فئات حسب المستوي التعليمي، فئة التعليم العالي فوق الجامعي وفئة التعليم الجامعي وفئة غير المتعلمات (الأميات) وكان العدد في كل فئة 1150 امرأة، وقد دلت نتائج الدراسة أن أزواج صاحبات المراكز الوظيفية المرموقة ومن يصنفن في المستوى الجامعي وما فوق الجامعي لديهم مستوى مرتفع من التوافق الزواجي مقارنة بأزواج الأميات والعاطلات عن العمل، في حين دلت نتائج الدراسة على أن الزوجات المعتمدات مادياً على الأزواج يتمتعن بمستويات عالية من التوافق مقارنة مع الزوجات المستقلات مادياً، وأن الزوجات اللاتي يصنفن في المستوى الثالث من التعليم (الأميات) كن أكثر توافقاً من الزوجات في المستويين الأول (فوق الجامعي) والثاني (الجامعي) من التعليم.

وأجرى مرسي والمغربي (2005): دراسة تهدف إلى الكشف عن بعض المتغيرات التي قد تنبئ بالتوافق الزواجي لدى عينة من الأزواج والمتزوجات، وقد تكونت العينة من (110) أزواج وزوجاتهم متوسط أعمارهم (39) عاماً للأزواج و(32) عاماً للزوجات وقد أسفرت الدراسة عن أن متغيري المكانة الاجتماعية لمهنة الزوجة وكون الزوج هو الزوج الأول لها هي من أهم المتغيرات المنبئة بالتوافق الزواجي وإن حدوث المشكلات وإقامة الزوجين المستقلة هما من أكثر المتغيرات تنبؤا لتوافق الأزواج وكذلك ساهم كل من المستوى الاجتماعي والمستوى التعليمي بشكل واضح في التوافق الزواجي.

وأجرت صفاء السيد (2004): دراسة حول بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالإختلالات الزواجية وهدفت إلى استكشاف أثر بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية كالتعاطف وإدراك الآخر، والاندفاعية والعدوانية ،الوحدة النفسية، والقلق والاكتئاب في درجة الاختلال الزواجي وتكونت عينة الدراسة من (101) زوج وزوجة وتراوحت أعمارهم ما بين (24 – 50 سنة). من جميع المستويات التعليمية، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب الاختلالات الزواجية هو إهمال شريك الحياة والأعباء الأسرية ومن عواقبه السلبية اختفاء الحب والود والاحترام بين الزوجين أما أهم عوامل التعاطف بين الزوجين فكانت تخفيف المعاناة عن شريك الحياة.

وقامت الشمسان (2004): بدراسة عن العوامل المؤثرة في إحداث التوافق الزواجي والكشف عن العلاقة بين التوافق الزواجي وأساليب المعاملة الزوجية وسمات الشخصية لدى المتزوجات (عاملات – غير عاملات). وقد أجريت الدراسة على 362 امرأة متزوجة عامله وغير عاملة. واستخدمت الباحثة مقياس التوافق الزواجي (من إعدادها). ومقياس المعاملة الزوجية (من إعدادها). مقياس التحليل الإكلينيكي (إعداد أبو عباة وعبد الرحمن). وكان من بين نتائج الدراسة وجود ارتباط موجب بين التوافق الزواجي وكل من أساليب المعاملة الزواجية السوية والسمات الشخصية الإيجابية، ووجود ارتباط سالب بين التوافق الزواجي وكل من أساليب المعامله الزواجية غير السوية

والسمات الشخصية السلبية وبنيت الدراسة أن النساء غير العاملات كن أكثر توافقاً من النساء العاملات.

التعليق على الدراسات السابقة:

تبين للباحث من العرض السابق تنوع الدراسات التي اهتمت بمتغير التوافق الزواجي سواء من حيث واقعه أو العوامل المؤثرة فيه أو علاقته ببعض المتغيرات، وكذلك تنوع الدراسات التي اهتمت بالحياة الزوجية كذلك سواء من حيث واقعها أو بعض العوامل المؤثرة فيها أو السعي لتنمية الوعي بمتطلباتها، وبناء على هذا التنوع تنوعت المنهجية المتبعة في هذه الدراسات ما بين المنهجية الوصفية والمنهجية التجريبية وكذلك تنوعت الأدوات البحثية المستخدمة فيها، ولكن يلاحظ ندرة الدراسات التي اهتمت بمتغير النظرة الشرعية وكذلك الاختيار للزواج بصورة مباشرة، وتأتي هذه الدراسة متشابهة مع الدراسات التي تناولت متغير التوافق الزواجي، ومع الدراسات التي استخدمت المنهجية الوصفية واعتمدت على الاستبانة كأداة لها، ولكنها تتميز عن هذه الدراسات في جمعها بين متغيرات النظرة الشرعية والاختيار للزواج والتوافق الزواجي، ومن ثم تتميز عنها في هدفها الرئيسي المتمثل في إدراك العلاقة بين هذه المتغيرات وما يترتب عليها، كما تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في مجتمعها وعينتها، واستفادت الدراسة من الدراسات السابقة في تدعيم مشكلتها وفي تناول بعض المفاهيم النظرية وفي إعداد الأداة وبعض الإجراءات المنهجية.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم التوافق الزواجي:

هناك مفاهيم عديدة استخدمت لدراسة العلاقة الزوجية مثل: التماسك، التكيف التكامل... الخ، وهي قد تشير إلى نفس المعنى أو إلى معنى مختلف أحياناً أخرى، ويعتبر التوافق من هذه المفاهيم وقد حظي باهتمام واسع في مجال علم النفس.

والتوافق (Adjustment) في اللغة العربية من وفق وتعني الوفاق الموافقة، والتوافق الاتفاق والتظاهر (الرازي، 1997م). وقد جاء بمعان متعددة ويدل بصورة خاصة في العلاج النفسي على العملية التي ترمي إلى تحقيق التوافق بين الشخص الشاذ ومحيطه الاجتماعي. (سالمي، 1998م).

في حين يرى البعض أن التوافق الزواجي هو قدرة كل من الزوجين على التواؤم مع الآخر ومع مطالب الزواج، وتستدل عليه من أساليب كل منهما في تحقيق أهدافه من الزواج، وفي مواجهة الصعوبات الزواجية وفي التعبير عن انفعالاته ومشاعره، وفي إشباع حاجاته من تفاعله الزواجي (عبد المنعم، 2004، 42).

والتوافق الزواجى "حالة تنشأ كدالة للصعوبات والمتاعب التي يواجهها الزوجان ومدى التعاون المشترك بينهما ومقدار رضاهما عن العلاقة وحجم اتفاقهما على الأدوار الأساسية المنوطة بكل منهما، وهو محصلة المشاركة في الخبرات والاهتمامات والقيم واحترام أهداف الطرف الآخر وحاجاته والتعبير التلقائي عن المشاعر وتوضيح الأدوار والمسئوليات والتعاون في صنع القرارات وحل المشكلات وتربية الأبناء والإشباع الجنسي المتبادل (سليمان، 2005، 27).

ويذكر العنزي (2009: 25) بأن التوافق الزواجي هو مدى الرضا والتقبل والفهم والمشاركة بين الزوجين في الجوانب الشخصية والعاطفية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية بما يحقق الأهداف المشتركة من استمرار العلاقة الزوجية بدرجة عالية من الثبات أمام المشكلات والعقبات المختلفة.

وترى (الحنطي، 1419هـ: 21) "أن التوافق الزواجي هو استجابة سلوكية ثنائية تشتمل على التوفيق في الاختيار للزواج والاستعداد للمسؤوليات الزواجية، والتشابه في القيم والاحترام المتبادل، والتعبير عن المشاعر والإشباع الجنسي، والاتفاق في الأمور المالية وفي أساليب التربية للأبناء، والاتفاق مع أسرة الآخر".

وذكر بيل (Bell): أن التوافق الزواجي هو "نتاج للتفاعل بين شخصيتيّ الزوجين ولا يوجد نمط معين من أنماط الشخصية يمكن القول بأنه نمط ناجح زواجياً، أو فاشل زواجياً ولكن التفاعل بين شخصيتي الزوجين هو الذي يحدد نجاح الزواج أو فشله" (الحسين، 1423هـ:45).

وأيضاً الخولي ذكرت بأن المفهوم العام للتوافق الزواجي يتضمن الاتفاق النسبي بين الزوجين على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة، والمشاركة في أعمال وأنشطة مشتركة وتبادل العواطف، الذي يعتبر من الأهداف المهمة للقاء بين الزوجين (الخولي، 2009).

وتتعدد أشكال التوافق حسب اختلاف المجالات، فهناك التوافق المهني والصحي والنفسي.. ولكن المهم في البحث الحالي تعريف التوافق الزواجي (Marital Adjustment) على وجه الخصوص، فمثلاً عرفه كارل روجرز (Rogers) عام 1972م بأنه قدرة كل من الزوجين على دوام حل الصراعات العديدة، والتي إذا تركت لحطّمت الزواج، (في الحنطي، 1419هـ).

ثانياً: التوافق الزواجى مع الأزمات:

يقصد بالأزمة بين الزوجين Marital Crisis ظهور عائق يمنعهما أو يمنع احدهما من إشباع حاجات أساسية أو تحصيل حقوق شرعية فيشعر بالحرمان والإحباط، ويدرك التهديد وعدم الأمن في علاقته الزوجية، وينتابه القلق أو الغضب في تفاعله الزواجى، ويسوء توافقه مع الزوج الآخر (حسن، 2001، 46).

ويختلف تأثير الأزمات والضغوط على العلاقة الزوجية والتفاعل بين الزوجين فالأزمات والضغوط الشديدة والمزمنة اشد خطراً على العلاقة الزوجية والتفاعل بين الزوجين من الأزمات الأخرى لأنها تدل على استمرار التأزم، وصعوبة التغلب عليه او التأقلم معه. أما الأزمات البسيطة أو المتوسطة فهي شائعة ومنتشرة بين معظم المتزوجين وفي معظم الأحيان قد تكون مفيدة في تنمية وتقوية العلاقة بين الزوجين، واكتساب الخبرات التي تجعل التفاعل الزواجى أكثر ايجابية، ومستوى التوافق بين الزوجين أعلى في الأزمات التالية.

والتوافق مع الأزمة التي تهدد الأسرة يعتمد أساساً على فاعلية أداء أعضاء الأسرة لأدوارهم وعلى استجابة المجتمع ويختلف التوافق من أسرة إلى أسرة ويرى كل من "جلاسر وجلاسر Glasser & Glasser أن هناك ثلاثة أشكال تميز الأسرة القادرة على الاستجابة للأحداث الضاغطة (مرسي، 1998، 200):

- الاحتواء: ويشير إلى الاندماج مع أو المشاركة في الحياة الأسرية عن طريق الجماعة.
- التكامل: ويتعلق بالدور التساندى أو الدور العاطفي الاجتماعي للأفراد في الجماعة.
- التكيف: ويشير إلى قابلية الجماعة أو قابلية كل عضو على تغيير استجابتهم للآخر والعالم من حولهم في ضوء ما يقتضيه الموقف.

كما تعد استجابة كل من الزوجين للأحداث الضاغطة في الزواج، المحك الفعلي لنضج شخصيتهما، ومتانة العلاقة الزوجية، فالزوجان الناضجان المرتبطان معاً بعلاقة قوية يواجهان عوائق كثيرة، ولا يتأزمان في زواجهما بسرعة ويتحمل كل منهما الآخر، إذا كانت أسباب الأزمة داخلية، ويتعاون معه ويؤازره إذا كانت خارجية، أما إذا كان الزوجان غير الناضجين أو المرتبطان معاً بعلاقات ضعيفة فيتأزمان بسرعة وتتفكك علاقتهما ويختل تفاعلهما معاً، ويتنافران ولا يتألفان معاً أمام الأحداث البسيطة. وتنقسم استجابات المتزوجين للأزمات إلى ثلاثة أنواع رئيسية نلخصها في الآتي (حسن، 2001، 46):

1. الاستجابات الطفلية: Infantile reaction حيث يتأثر كل من الزوجين أو احدهما للحدث الضاغط ويستجيب له كالأطفال بانفعالية زائدة وردود أفعال غير مسئولة وعدم اهتمام بما يترتب عليها ومبالغة في الغضب أو الخوف أو الانسحابية وتكبير الحدث الضاغط، فالزوجان من هذا النوع يتأزمان بسرعة ويختل تفاعلهما وينخفض توافقهما الزواجى.
2. الاستجابات غير الناضجة: reaction Immature وهى استجابات غير مؤثرة في مواجهة الحدث الضاغط وهى تشبه الاستجابات الطفلية، من حيث أنها استجابات غير مسئولة مبالغ فيها، وتعبر عن الانفعال الزائد للزوجين بالحدث الضاغط، وعن مشاعر الإحباط والحرمان التي ترتب عليها. وينظر الزوجان من هذا النوع إلى الحادث نظرة ذاتية ولا يتعاملان معه بموضوعية، ويتأزمان منه، وقد لا يكون به ما

يؤزم وينشغلان بالأزمة أكثر مما يفكران في كيفية حلها، ويلجأن إلى الحيل النفسية لتبرير الفشل أو إلى الغضب والعدوان والتخريب لمواجهة الحادث، فيزداد التأزم والتوتر في الأسرة.

3. الاستجابات الناضجMature reaction :وهى تشير استجابات فعالة مع الحدث الضاغط وتتعامل معه بموضوعية ومنطقية، وتواجه أسبابه ونتائجه مباشرة أو تسيطر عليها أو تعدلها وتخفف منها أو تحتويها أو تساعد على التأقلم معها، فالزوجان الناضجان يستجيبان للحدث بما فيه من تهديد حقيقي وتأتي ردود أفعالهما مؤثرة ومفيدة في التخلص من الضغوط قبل تأزمهما، وإذا أزمتهما فأنهما لا يبالغان في الأزمة، ويجتهدان في التغلب عليها.

ثالثاً: عوامل التوافق الزواجي:

تتعدد أنماط التوافق الاجتماعية لا سيما وأن التوافق الزواجي أحد أبرز أنماطها، وهو بعبارة أخرى محصلة التفاعل الإيجابي بين طرفي العلاقة الزوجية (الزوج/ الزوجة) لاستقرار الحياة الزوجية واستمراريتها. ونجاحه يتحدد من خلال عوامل متعددة كالعوامل الانفعالية، والاقتصادية، وعوامل دينية، وبيئية، وشخصية، وغيرها (الصمادي وآل حسين، 1995).

وهناك عوامل عديدة للتوافق الزواجي منها الآتي:

1. الشخصية: تحمل كل شخصية ثقافة المجتمع أو الجماعة التي تربى فيها، مما قد يوجد اختلافاً بين الزوجين، مما قد يؤدي إلى نوع من الصراع والتوتر حيال المواقف والأحداث التي تمر عليهما وتعتبر سرعة الغضب وعدم الاتزان الانفعالي، من السمات المميزة لغير المتوافقين زواجياً (Gordon and Jane, 1999)
2. الأطفال: يمثل الإنجاب أحد العوامل التي تحقق التقارب بين الزوجين وثبات حياتهما الزوجية. فمجيء طفل بالنسبة للزوجين له أثر بالغ في علاقتهما الزوجية، وعلى توافقهما النفسي والزواجي (كارلسون،2004).
3. الجنس: يعتبر الجنس من أكثر مجالات التوافق الإنساني عفوية وعشوائية، مع أن هذا المجال من أصعب مجالات التوافق وأدقها، لتداخل العوامل البيولوجية والاجتماعية والنفسية إلا أنه يمثل القاسم المشترك بين الحب والإشباع، أو النفور والإحباط، إضافة إلى الجوانب الجنسية تشعر الشركاء أن هناك عاطفة في العلاقة الزوجية، كما تخلق لدى الشريك شعوراً بأنه لا يزال محبوباً (الصمادي ومخادمة، 2004).
4. العاطفة: بمعنى أن يحس كل منهما نحو الآخر بشعور الحب، والمودة، والتقدير، والاحترام، والارتباط النفسي والعاطفي، كي تؤدي العلاقات الزوجية والأسرية دورها في حياتهما المشتركة، فوجود قدر من العلاقات العاطفية المتبادلة تسمح بتوافر الراحة

والطمأنينة بين طرفي الحياة الزوجية، وتدفعهما نحو البذل والعطاء، وتساعدهما على تحقيق الاستقرار الأسري والاستمرار في حياتهما الزوجية (كارلسون، 2004).

5. التدين: إن التدين يُعد عاملاً مهما في التوافق الزواجي لأن وجود عامل مشترك بين الزوجين بدرجة متشابهة من الالتزام الديني يُعد عاملاً إيجابياً في التوافق الزواجي (جباري، 2003).
6. التكامل: إن التوازن بين نشاطات الحياة العائلية بحيث تتضمن قضاء الزوجين لأوقات فراغهما معاً، وفي إنجاز الأعمال المنزلية، وممارسة الهوايات المشتركة، يلعب دوراً مهماً في الوصول إلى الرضا الزواجي (Yamaguchi,2005).
7. النضج الانفعالي: أن الشرط الرئيس لإيجاد التوافق بين الأزواج في علاقتهم الزوجية مرده إلى النضج الانفعالي للزوجين، فالناضج انفعالياً لديه نظرة خاصة للحياة قائمة على التوازن ومعرفة جيدة بالحياة الاجتماعية. ويُعد ذلك مؤشراً لمستوى تطور إدراكه لذاته وإدراكه لمن حوله بموضوعيّة، ويكون قادراً على التمييز بين الحقيقة والخداع(العيسوي، 1998).

رابعاً: أسس ومقومات التوافق الزواجى في الإسلام:

من وظائف الزواج الأساسية تحقيق الاطمئنان والاستقرار النفسي، حيث يجد كل من الزوجين في الآخر مبعث سرور وارتياح، وسند وتعاطف ودعم، في مواجهة مشاكل الحياة، وتلبية احتياجاتها، لذلك يعبّر القران الكريم عن العلاقة الزوجية بأنها سكن وملجأ، يأوي إليه الإنسان، يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (الروم . آية 21) ولا يحصل السكون والاطمئنان في الحياة الزوجية، إلا إذا كانت العلاقة بين الزوجين في إطار المودة والرحمة، والمودة تعني الحب والانشداد العاطفي، والرحمة تعنى رفق كل منهما بالآخر، وشفقته عليه، وذلك هو أرضية التوافق الزواجى، والذي لا تحقق الحياة الزوجية أغراضها إلا بوجوده. ويعني التوافق الزواجي: قدرة كل من الزوجين على التواؤم مع الآخر، ومع مطالب الزواج. ونقيض التوافق حالة التنافر، والتي تبدأ بحصول انطباعات سلبية من أحد الزوجين تجاه الآخر، أو من كليهما، وبصدور ممارسات وتصرفات من أحدهما مخالفة لرغبة الآخر، أو من كليهما، مما يلبّد سماء الحياة الزوجية بغيوم الخلاف والنزاع، ويكدّر صفوها بشوائب الأذى والانزعاج (الصفا، 2004، 62).

كما ذهب البعض إلى أن التوافق الزواجي يعني التوازن لدى الزوجين في تحقيق حاجاتهما من العلاقة التي تربطهما وهذا التوازن يحتاج كما يقول العالم الأسرى " جيرى سمولى " إلى مقومين أساسيين يتمثلان بحسن النية والمهارة (القشعان، 2008، 32):

– المقوم الأول حسن النية: يتمثل بالجانب الشخصي أو ما يسمى بالتوافق الذاتي، مبينا أن هذا الجانب يتمثل بالمشاعر التي ينظر بها الزوجان لذواتهما ودرجة ثقتهما بها

إضافة إلى نظرتهما وتقييمهما لعلاقتهما الزوجية وما يحمل كل منهما من مشاعر تجاه الآخر، وذكر أن فشل الزوجين في تحقيق هذا المقوم من مقومات التوافق الزوجي سيؤدي إلى خسارة في العلاقة الزوجية لما يعادل نسبة 50% من مقدار التوافق الزواجي.

– المقوم الثاني المهارة: يشكل النصف الثاني من مقومات التوافق، مبينا أن المقصود بالمهارة هو التوافق مع معطيات البيئة، وحسن الفهم والتفاعل مع شريك الحياة ومع المحيطين به، سواء كانوا أبناء أو أقرباء، أو حتى التعامل مع تقلبات الحياة والتي قد تؤثر على العلاقة الزوجية، وقال إن التوافق الزواجي يحمل شعار المعادلة الرياضية التي مفادها أن وجود حسن النية دون وجود المهارة يساوي سذاجة وغفلة، وكذلك وجود مهارة دون حسن النية يساوي مكرا ومخادعة، وكذلك قلة مهارة مع دون حسن نية يساوي جحيما وشقاقا زاوجيا. وبين أن وجود حسن النية متزامنا مع وجود المهارات يؤدي إلى إيجاد درجة من التوافق الزوجي.

لهذا وثق الإسلام عرى الحياة الأسرية، وصان تلك العلاقة الزوجية بميثاق وصفه القرآن الكريم بأنه غليظ، وهذا الميثاق هو: العهد المؤكد والموثق، انه عقد النكاح، قال تعالى ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (سورة النساء، الآية: 21).

ولضمان استمرار المودة بين الزوجين التي تعتبر أساس التوافق الزواجى بين الزوجين قررت الشريعة لكل منهما مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين، تكفل لهذه العلاقة المحافظة عليها والاستمرارية وتحفظ لها قدسيتها، وهذه الحقوق تكاد تكون متساوية ما عدا حق القوامة للرجل.

كما أمر الرسول صلوات الله وسلامه عليه الرجال أن يحافظوا على هذه العلاقة المتينة، وان يتقوا الله في النساء فقال صلوات الله وسلامه عليه " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته وان تركته لم يزل أعوج فأستوصوا بالنساء خيراً" (البخاري، 1987، 138).

ومهما كانت درجة التوافق الزواجي فإن حصول شيء من الخلاف أمر محتمل ومتوقع، وخاصة عند مواجهة الأزمات والصعوبات، وهنا يأتي دور الوعي ونضج الشخصية، لمعالجة الموقف بتعقل وحكمة، بعيداً عن التشنج والانفعال، الذي يحول المشكلة البسيطة إلى قضية معقدة، والتعاليم الدينية التي تتحدث لكل من الزوجين حول حقوق الآخر وفضله ومكانته، وتحث على احترامه وخدمته، وتحمل ما قد يصدر منه من أخطاء أو تقصير، إنما تريد تعزيز المناعة في نفسية الطرفين، تجاه ما قد يواجههما من مشاكل في علاقتهما الزوجية.

وبالتالي يترتب على عقد الزواج حقوق وواجبات لكل من الزوجين على الآخر لتنظيم طبيعة العلاقة بين الزوجين بالشكل الذي ينتج عنه مستوى جيد من التوافق

بينهما، مما ينعكس بطبيعة الحال على تماسك الأسرة وتوافقها، والتي تعتبر من المؤشرات التي نص عليها التشريع الإسلامي لتحسين العلاقة بين الزوجين أو كأحد المحددات المهمة التي يمكن من خلالها تحقيق التوافق الزواجى، مسترشدين بقوله تعالى﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (سورة البقرة، الآية: 228)، لهذا تعتبر المحافظة على الحقوق والواجبات الزوجية من أهم الأسس والمقومات التي يقوم عليه التوافق الزواجى في الإسلام.

خامساً: النظريات التي تناولت التوافق الزواجي من منظور نفسي واجتماعي

توجد نظريات عديدة تناولت الأسرة عموما والحياة الزوجية خاصة بالبحث والدراسة ومنها ما يلي:

<u>نظرية التفاعلية الرمزية:</u> تدعو هذه النظرية إلى دراسة العلاقة بين البشر ومنهم الزوجان كشخصيات متفاعلة (الخشاب، 1987م) حيث نجد أن الزوجين يندمجان في الحياة بشكل عام في تفاعل غير رمزي حيث يستجيبون لحركات بعضهم البعض الجسمانية وتعبيراتهم وأصواتهم، ولكن يوجد نوع آخر من التفاعلات يحدث على المستوى الرمزي حيث توجد إشارات يكون لها معنى متفق عند الزوجين وقد يشتركان في فهمه، أو العكس قد يكون لها معاني مختلفة بينهما وهذا مما يسبب سوء التوافق. فكل فرد له مراكز وكل مركز له متطلبات معينة والتي تسمى أدواراً، والدور يشير إلى مجموعة توقعات مرتبطة بأوضاع معينة، فالزواج له توقعات مناسبة وهذه التوقعات تنمو بالتفاعل (الخولي، 2009) (كينلونش، 1990م). وهكذا نجد أن النظرية تركز على التغلغل داخل الأسرة وتحليل وظائفها أثناء التفاعل وهذا يشمل الزوجين معاً، كل واحد مستقل عن الآخر. (كفافي، 1999م) (عمر، 1994م).

وقد ذهب مانقوس (Mangus) وهو أحد أنصار هذه النظرية إلى أن تكامل نوعية الزواج تنعكس في درجة التطابق بين ما تتوقعه الزوجة من زوجها، وبين ما يدركه هو فيمن تزوجها (الخشاب، 1987م)، أي أن التناقض في الأدوار قد يؤثر على الرضا بين الزوجين، وأن تكوين أسرة جديدة يؤدي إلى تغير كبير في الأدوار التي كان يمارسها الشخص قبل زواجه.

فالشخص الذي يعرف ماذا يتوقع في موقف الزواج ومع الزوج الآخر يكون قادراً على الاستجابة بصورة جيدة لهذا الموقف ويلعب دوره بصورة مناسبة، فكل من الزوجين يكون لديه تصور مسبق وأفكار معينة عما يجب أن يكون سلوكه وهو في وضعه الجديد، ولديه توقعات معينة عن دور الطرف الآخر. وتنشأ المشاكل عند المقارنة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو قائم بالفعل وهذا يؤثر بدوره على توافقهما (الخولي، 2009)؛ لأن هناك جزاءات ومكافآت تعطى، وأن هناك صراعات تنشأ عند التناقض في الأدوار.

نظرية التنافر المعرفي: نظرية التنافر المعرفي (عدم التطابق) أساسها أن الإنسان ينفر من التناقض بين أفكاره واعتقاداته وفيها أن الفرد قد يميل إلى أداء سلوك متعب وممل إذا كان سيحصل على مكافئة أكبر وهذا ما يشير إليه بيور (Burr) عام 1967م حيث يرى أن الزواج يكون مخيبا ويسيطر عدم الرضا على الزوجين إذا لم تكن توقعات الزوجين واقعية وتعد العملية العقلية التي يقوم بها كل من الزوجين لتحقيق التقارب بين هذه التوقعات والواقع، والتنازل عن بعض التوقعات المتوفرة هي الجهود الإيجابية لجعل الزواج موفقاً (العنزي 2000م).

النظرية البنائية (الوظيفية): تقوم هذه النظرية على فكرة أن المجتمع يتكون من عدة أجزاء وكل جزء يتميز بخصائص معينة ووظيفة تتحدد بحسب ما يقدمه لخدمة الأجزاء الأخرى، وأن أجزاء المجتمع هذا تتماسك فيما بينها عن طريق الاعتماد المتبادل والاتفاق على أمور معينة مثل القيم والأخلاق والمعايير، وأن أي تغير يحدث على أي جزء من شأنه أن يحدث تغيراً على بقية الأجزاء، فإن إشباع الحاجات العاطفية هو أيضاً من الأمور التي تحتاج إلى اتفاق بين الزوجين والاعتماد المتبادل على بعضهما في إشباعها وإلا حصل الخلل، (الحامد، 2001).

النظرية السلوكية الاجتماعية: تدرس أيضاً هذه النظرية الأسرة باعتبارها موقفاً اجتماعياً يؤثر في السلوك الإنساني، وأنه يجب تحليل وظائف الأسرة (والتي منها إشباع الحاجات المختلفة) التي تعمل فيها والمواقف المتعددة التي يتفاعل فيها الأفراد كالأحاديث حول المائدة وكيفية تحاورهم مع بعضهم وتشبه هذه النظرية التفاعلية الرمزية حيث تركز النظريتان على دراسة الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك، ومن المفاهيم التي تهتم بها هذه النظرية الدور والمكانة، وتفسر هذه النظرية دور الأسرة في عملية الإشباع المتبادل للحاجات من خلال تحليل علاقة أفراد الأسرة بالأحداث الخارجية حيث تدرس هذه المؤثرات الخارجية للتعرف على الميكانيزمات الفاعلة في المواقف الأسرية. حيث يعرف (بوسارد) وهو أحد أنصار نظرية الموقف الاجتماعي بأنه "مجموعة من المثيرات الخارجية عن الفرد تباشر تأثيرها عليه". (الحامد، 2001م).

نظرية التبادل (Exchange): تعد هذه النظرية أحدث النظريات السابقة، ويعتبر الفرد وحدة التحليل فيها والغرض الأهم فيها هو أن الحاجات والأهداف الخاصة هي المحرك الأساسي أو الدافع الرئيسي للأفراد وتعد المكافآت التي يحققها الأفراد في سلوكهم المتبادل حجز الزاوية لهذه النظرية ويعد (جورج هومانز) من أهم المنظرين فيها، وأهم أعماله توضيح عناصر السلوك الاجتماعي التي تشتمل على "النشاطات أي الحركات والأفعال التي يقوم بها الأفراد، والتفاعل أي الأنشطة المتبادلة بين الناس نتيجة الدافعية، والعواطف أي الحالة الداخلية لجسم الفاعل ويمكن الاستدلال على العواطف من خلال نفحات الصوت أو تعبيرات الوجه أو حركات الجسم". وإن عملية التبادل هي عملية

مواءمة وتوافق ومشاركة في القيم والمعاني، والناس وفقاً لهذه النظرية ينبغي أن يأخذوا ما يمكنهم من الآخرين الحصول عليه من إطار علاقة معينة من خلال إعطاء هؤلاء الآخرين ما يطلبونه، وهم قادرون على مكافآت وعقاب بعضهم البعض، وحتى يحققوا التكيف فإنهم يجدون أنفسهم في مواقف تبادلية. (كينلوتش، 1990م) (الحامد، 2001).

وهكذا نجد أن هناك وجهات نظر مختلفة ومتنوعة تتحدث عن التوافق الزواجي من جوانب مختلفة، وخلاصة القول أن الزوجين لدى تفاعلهما في حياتهما الزوجية يكون لديهما احتياجات كثيرة بحسب طبيعة كل شخص وجنسه وأنه إذا لم يتم تفهم كل طرف لحاجات الطرف الآخر فإن الحياة سيسودها عدم الرضا وخاصة أن كل زوج يبدأ حياته بتوقعات معينة لمتطلبات يريد الحصول عليها من الزوج الآخر وعندما تتناقض مع الواقع، تبدأ المشاكل في الظهور بينهما، فعلى كل زوج أن يعرف ما الدور الذي عليه القيام به بالضبط ليرضي الطرف الآخر، ويحقق له حاجاته بالشكل الصحيح وهذا هو ما سيقوم الباحث بدراسته.

سادساً: مفهوم الاختيار للزواج:

اختيار شريك الحياة للمقبلين على الزواج هو حجر الأساس الذي تقوم عليه حياتهما الزوجية السليمة الخالية من المشكلات المعيقة لاستقرار الحياة وتقدمها، وبما أن الزواج يقوم على رابطتين قويتين، الرابطة القانونية والرابطة الروحية، فالرابطة القانونية وإجراء العقد لا تتطلب إلا توافر شروط شكليّة وموضوعية لازمة لصحة العقد، ولكنها لا تضمن حياة زوجية متكافئة مستقرة، وأما الحب الذي يتولد عن الانجذاب والانسجام بين الجنسين فيحقق رابطة روحية ذات أساس قوي لاستمرار الحياة بينهما.

ويعرف (خليل 1990م) اختيار شريك الحياة بأنه درجة التواصل الفكري والوجداني والعاطفي والجنسي بين الجنسين بما يحقق لهما اتخاذ قرارات توافقية تساعدهما في الارتباط وتحقيق أقصى قدر معقول من السعادة والرضا.

وتعرفه (نوال الحنطي، 1999م) بأنه استجابة سلوكية ثنائية تشتمل على التوفيق في الاختيار للزواج والاستعداد لمسؤوليات الزواج والتشابه في القيم، والاحترام المتبادل والتعبير عن المشاعر والاتفاق المالي وتربية الأبناء.

ويرى (العزة، 2000م) أنه إذا كان اختيار شريك الحياة خاطئا يؤدي إلى خلق سوء التوافق بين الزوجين، كما هو الحال بين الزوج المتعلم والزوجة الأمية، أو عند الزواج المتسرع الذي تظهر فوارقه الشاسعة بعد حين، أو وجود فارق كبير في العمر حيث يكون هناك فارق نمائي كبير بينهما، وفارق معرفي وإدراكي وانفعالي يؤدي إلى سوء الفهم بينهما.

كما يشير (فرج وعبد الله، 1999م) إلى أن اختيار شريك الحياة يتضمن عناصر شاملة ومتعددة مثل تشابه الجنسين في القيم والأفكار والعلاقات بين كل منهما وأسرة الآخر وطبيعة صورة الآخر والثقة المتبادلة والأمور المالية.

وتعرفه (العمري، 2003م) بأنه انتقاء فرد من بين عينة من الأفراد يكون صالحاً للزواج والارتباط به.

ويعرفه الباحث بأنه اختيار فرد والرضا بالارتباط به ليكون شريكاً وفقا للمعايير والخصائص التي يراها الفرد مناسبة لاستمرار نجاحه دون التأثير على الأدوار المنوطة به أو بشريك حياته.

سبعاً: معايير وضوابط الاختيار للزوج في الإسلام (رضوان، 2017، 139-147):

حث الإسلام كل من يرغب في النكاح من الجنسين، على حسن الاختيار، وبذل الجهد في اختيار الطرف الآخر المناسب، بل إنه جعل حسن اختيار الزوج لزوجته، من حقوق الأولاد على أبيهم- وهو كذلك في حق الزوجة- لأن نتائج هذا الاختيار، ستظهر على الأولاد بلا ريب، إذ أن حال الزوج أو الزوجة من حيث الدين والأخلاق والسلوك، سينعكس على أبنائهم، ولا ينتبه لمثل هذا الأمر إلا الموفقون الذين منحهم الله بُعد النظر، والتنبه للعواقب (رضوان، 2017، 139).

ولذا كان من الأهمية الإشارة لمعايير وضوابط الاختيار التي حث عليها الإسلام عند اختيار الزوجة أو الزوج، وتعرض الدراسة لذلك بإيجاز فيما يلي:

أولاً: معايير الاختيار بالنسبة للرجل:

أ- الاختيار على أساس الدين: يسهم دين المرأة بشكل مباشر في دعوتها للقيام بواجباتها نحو ربها ونحو أسرتها، فهي طائعة لربها، منفذة أوامره، حافظة لغيبة زوجها، كما وصفها الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿فالصالحات قانتات حافظات بالغيب ﴾(سورة النساء، الآية: 34) قال ابن العربي: قوله تعالى: ﴿حافظات بالغيب﴾ يعني: غَيبة زوجها، لا تأتي في مغيبه بما يكره أن يراه منها في حضوره (ابن العربي، 2003، 336)، ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة الأحزاب، الآية: 35) والمرأة الصالحة هي خير معين لزوجها وأولاده على دينهم وهى خير متاع الدنيا: (فعن ابن عمرو عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: " الدنيا متاع، و خير متاعها المرأة الصالحة) (مسلم، 1992، ج2، 351).

ب- تقديم البكر الولود الودود: يفضل للمقبل على الزواج أن يقدم في اختياره لشريكته البكارة وتوقع الولد، لقوله – عليه الصلاة والسلام – لجابر – رضي الله عنه – وقد تزوج ثيباً: " فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك" (البخاري، 1987، ج5، 48). ويستثنى من ذلك إن كانت توجد مصلحة راجحة في نكاح الثيب، فإنه يقدمها على البكر، كما في نكاح جابر رضي الله عنه، فإنه لما قال له رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما قال، قال: قلت: " يا رسول الله، إن لي أخوات فخشيت أن تدخل بيني وبينهن قال: فذاك إذن" (مسلم، 1992، ج2، 349).

ولما روى أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة". ولأن وجود الأولاد، يوثق العلاقة الزوجية ويقويها، ويعرف كون المرأة ولوداً بأن تكون من نساء يعرفن بكثرة الأولاد. وكان عمر رضي الله عنه يوصي بتزوج البكر، لا لأنها أمتع وأنضر، ولكن لأنها أكثر حبًا وأقل خداعًا، مما ينعكس حبها وقلة خداعها على أولادها، فيقول "عليكم بالأبكار لأنهن أكثر حبًا وأقل خداعًا" (أبو داود، د.ت، ج2، 175).

وليس معنى هذا عدم زواج الثيب مطلقاً أو أنها معيبة ولكنه من باب التفضيل في الغالب فالثيب أحياناً تكون أفضل من البكر ببعض الصفات التي تجعلها مفضلة على البكر، فمثلا إذا اجتمعت الثيب والبكر، وذادت الثيب بالدين، وتساويا في بقية الصفات، فلعل تقديم الثيب هنا يكون أفضل لرجحان صفة الدين عن بقية الصفات.

كما أنه ليس معنى ذلك كراهة الزواج من الثيب، وليس حسنًا المبالغة في ذمها إلى درجة التنفير منها، فكم من ثيب خير من بكر، وخير مثال زوجات النبي – صلى الله عليه وسلم – أمهات المؤمنين، كلهنَّ ثيبات ما عدا عائشة – رضي الله عنهنَّ جميعًا – والله تعالى يقول: (عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا) (سورة التحريم، الآية: 5). فقدم الثيب على البكر في هذه الآية (رضوان، 2017، 143).

ج- تقديم ذات العقل الراجح: يعد الزواج شركة بين الزوج والزوجة، ومن متطلبات نجاح هذه الشركة، أن يكون الطرفان على عقل راجع وفكر مثمر، ولذا يعد المقبل على الزواج مطالب بتفضيل ذات العقل الراجح على غيرها عند اختياره لشريكة حياته، وهذا ما حثت عليه الشريعة الإسلامية، يقول – صلى الله عليه وسلم – "خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ أَحْنَاهُ عَلَى طِفْلٍ وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ" (البخاري، 1987، ج5، 5). وأول ما يشرطه عمر بن الخطاب في المرأة ألا تعاب بالحمق حتى لا يسري حمقها في دماء وليدها، لأنه كما قال عبيد الله بن زياد بن أبيه يرحم الله عمر كان يقول: "لم يقم جنين في بطن حمقاء تسعة أشهر إلا خرج مائقًا" (العقاد، د.ت، 302)، فالحمقاء لا تصلح العشرة معها، ولا يطيب العيش معها، وربما تعدى الحمق

إلى ولدها، وقد قيل: (اجتنبوا الحمقاء فإن ولدها ضياع وصحبتها بلاء) (ابن قدامة، 1984، ج9، 325).

د- تفضيل الجميلة حسنة الوجه: يعد الجمال وحسن الوجه من بين الصفات التي يجعلها الإسلام ركائز يبنى عليها الاختيار للزواج، فالجمال مطلوب في شريكة المستقبل، وبه يتم التحصين، كما أن حسن الخلق والخلقة كثيرا ما لا يفترقان (الساعاتي، 1988، 101، 102)، لذلك استحب في الإسلام النظر إلى المرأة قبل اتخاذ قرار الزواج بها وفى ذلك يصف الرسول - صلى الله عليه وسلم - الزوجة المثالية فيقول (خير النساء التي إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا أقسمت عليها أبرتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك) (الطيالسي، د.ت، 306).

هـ- تقديم ذات النسب (من تنتمي إلى عائلة ذات تقوى وصلاح): يُقصد بذات النسب هنا من تنتمي في أصولها إلى عائلة معروفة بالتقوى والصلاح، وهنا يكون للنسب دور مهم عند اختيار الزوجة، لأنها في الغالب تتخلق بأخلاق أهلها وتتطبع بطباعهم، ولذا يفضل للمقبل على الزواج أن يختار شريكة حياته من أهل بيت الدين والصلاح، فإنها ستربي أبناءه فإذا لم تكن مؤدبة لم تحسن التأديب والتربية (غازي، 1993، 335)، قال - صلى الله عليه وسلم -: "تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك (البخاري، 1987، ج5، 8)، ففي الحديث دليل على أن من ضمن ما تنكح المرأة لأجله بعد الدين هو حسبها.

ثانياً: معايير الاختيار بالنسبة للمرأة:

توجد مجموعة من المعايير التي وضعتها الشريعة الإسلامية للفتاة يتوجب عليها أن تختار شريك حياتها في ضوئها، ولعل أغلب هذا المعايير تتفق فيها من المقبل على الزواج، وبعضها خاص بالفتاة، ويمكن عرض أبرز هذه المعايير على النحو التالي:

أ- تقديم صاحب الدين: وذلك ليقوم بالواجب الأكمل في رعاية الأسرة، وأداء حقوق الزوجية، وتربية الأولاد، والقوامة الصحيحة في الغيرة على الشرف، وتأمين حاجات البيت بالبذل والإنفاق (علوان، 1423هـ، 36). ولذا حث الإسلام الأولياء على تزويج بناتهم وأخواتهم من صاحب الدين والخلق، يقول تعالى في قصة سيدنا موسى مع سيدنا شعيب عليهما السلام: (قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ. قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ (سورة القصص، الآيتان: 26، 27)، فكان الاختيار مبنياً على تقديم الدين والأمانة وحسن الخلق على المال والوظيفة، فصاحب الدين والاستقامة، هو الذي يقوم بالواجب الأكمل في رعاية الأسرة، وهو الذي يؤدي ما لزوجته من حقوق شرعية، لأنه يخاف الله تعالى ويراقبه، بل إنه إن لم يُكرم المرأة، فإنه لا يظلمها، وهذا من أهم أسباب دوام الحياة الزوجية واستمرارها.

وبما أن الدين أساس في اختيار الرجل لزوجته، فهو كذلك بالنسبة للمرأة فعن أبي حاتمٍ المُزنيِّ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض" (الترمذي،1975، ج3، 386)، وعن ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال: "مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ، قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا" (البخاري، 1987، ج5، 8).

ب- احترام الفتاة لوليها وتقديرها لرأيه وخبرته في الحياة: من الأفضل للفتاة المسلمة ألا تتجاهل رأي وخبرة وليها الذي رباها ورعاها – أباً كان أو غيره – وتتصرف كالفتاة الغربية في أمور زواجها، ففي الرجوع لرأي وليها مصلحتها عاجلاً وآجلا، يقول تعالى: ﴿ٱ ب ب ب ب ب ب﴾ (سورة النور، الآية: 32)، ﴿و چ چ ڍ ڍ ڌ﴾ (سورة البقرة، الآية: 221)، فالخطاب موجه إلى الأولياء، فلما كان الخطاب موجهاً في نكاحهن إلى غيرهن، ولم يكن إليهن بأن يقول ولتنكح الأيامى منكن، وأن يقول ولا تنكحن المشركين حتى يؤمنوا، دل على أنه ليس لأحد من المُخاطب فيهن أن يزوج بنفسه (حسانين، 2010، 295).

ويقول – صلى الله عليه وسلم –: (وأيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له) (أبو داود، د.ت، ج2، 190).

ج- تقديم يسير الحال (من يتوقع فيه المقدرة على القيام بنفقات الحياة الزوجية): يقصد بيسير الحال أن يكون مستطيعاً لتحمل نفقات الزواج لقوله – صلى الله عليه وسلم –: "يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء" (البخاري، 1987، ج5، 2).

واختلف العلماء في المقصود بالباءة في الحديث على قولين: الأول: راعى الجانب اللغوي وهو الجماع، فجاء تقديره للحديث على الوجه التالي: من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤن الزواج فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤن الزواج فعليه بالصوم ليقطع شهوته، ويَحدَّ منيه، كما يقطعه رضّ الخصيتين وهو الوجاء، والثاني: راعى جانب أسباب الجماع ومؤن النكاح فسميت الباءة باسم ما يلازمها، فكان تقديره للحديث: من استطاع منكم أسباب الجماع ومؤن النكاح المادية من المهر والنفقة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم لقطع شهوته (النووي، 1996، ج9، 173).

وحمله على المعنى الثاني وهو القدرة على مؤن الزواج لا على الوطء أصحُّ لسببين: أنَّ الخطاب توجَّه للشباب القادر على الجماع؛ لأنّ الغالب فيهم وجود قوة الداعي إلى الوطء بخلاف الشيوخ، والغالب يقوم مقام الكلّ ولا عبرة بالنادر، ولأنّ العاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لقطع شهوته، فكان معنى الاستطاعة في الحديث القدرة على تكاليف الزواج ونفقته لا القدرة على الوطء (ابن تيمية، 2004، ج32، 6)، ولا مانع من حمله على المعنى الأعم بأن يُراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن التزويج على ما ذكره الحافظ ابن حجر (ابن جدر، 1997، ج9، 109).

ثامناً: أساليب اختيار شريك الحياة

اختيار شريك الحياة كمرحلة تسبق الزواج، تتضمن إجراءات ترتبط بثقافة المجتمع، وتتأثر بالرؤية الشخصية والمعايير الاجتماعية، وهو أمر ينطبق على الإناث والذكور، حين يعلنون موقفهم بالموافقة أو عدمها على شريك الحياة، وتختلف أساليب الاختيار الزواجي بحسب ثقافة كل مجتمع، فهناك بعض المجتمعات تقوم فيها الأسرة بدور الوكيل للزواج وتختار الزوج أو الزوجة لبناتها وأبنائها نيابة عنهم ومن دون الرجوع إليهم، كالمجتمعات البدوية والريفية والتقليدية، وبعضهم الآخر يتخذ الفرد فيها قرار الاختيار بمفرده من دون الرجوع لأسرته كالمجتمعات المدنية (الغانم. 1428هـ).

ومن خلال البحث والاطلاع على الدراسات السابقة وقراءة واقع المجتمع، يرى الباحث أنه يمكن تلخيص أساليب اختيار شريك الحياة ضمن الطرق الآتية:

1. الاختيار عن طريق الأهل والأقارب.
2. الاختيار عن طريق المعرفة الشخصية.
3. الاختيار عن طريق الأصدقاء.
4. الاختيار عن طريق زملاء العمل.
5. الاختيار عن طريق الانترنت.
6. الاختيار عن طريق الخاطبة.
7. الاختيار عن طريق مكاتب الزواج.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: تم استخدام منهج المسح الاجتماعي في هذا البحث رغبة في الوصول لأكبر شريحة ممكنة تساهم في إعطائنا الصورة الحقيقية للواقع الاجتماعي وكيفية تعامله مع موضوع النظرة الشرعية.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع من تصلهم الاستبانة من سكان منطقة مكة المكرمة سواء السكان الأصليين أو الذين استقر بهم الحال لأن يكونوا من سكانها وهم بالأساس من مناطق إدارية أخرى.

عينة الدراسة: شملت العينة الفئة العمرية من 25 سنة (كونه العمر الذي يبدأ معه الزواج عادة ما لم يكن قبل ذلك) إلى ما فوق عمر الـ 60 سنة، لكافة أطياف المجتمع وبجنسيه المختلفين.

مواصفات عينة الدراسة:

جدول (1) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
35-25	43	35.5
45-35	42	34.7
60-45	36	29.8
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (1) أن الأعمار (25-35) الأعلى نسبة حيث بلغت (35.5%) وكانت الأعمار (45-60) الأقل نسبة (29.8%)

جدول (2) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	79	65.3
أنثى	42	34.7
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (2) أن الذكور أعلى نسبة من الإناث حيث بلغت (65.3%).

جدول (3) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
مقبل على الزواج	15	12.4
متزوج	101	83.5
أرمل	1	.8.
مطلق	4	3.3
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (3) أن المتزوجين الأعلى نسبة حيث بلغت (83.5%) والأرمل الأقل نسبة (0.8%)

جدول (4) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المدينة

المدينة	التكرار	النسبة
جدة	93	76.9
مكة المكرمة	24	19.8
الطائف	4	3.3
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (4) أن الأفراد من مدينة جدة الأعلى نسبة حيث بلغت (76.9%) ومدينة الطائف الأقل نسبة (3.3%)

جدول (5) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي	20	16.5
جامعي	74	61.2
دراسات عليا	27	22.3
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (5) أن المستوى التعليمي الجامعي الأعلى نسبة حيث بلغت (61.2%) والمستوى التعليمي الثانوي الأقل نسبة (16.5%)

جدول (6) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الحالة العملية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
لا يعمل	18	14.9
يعمل	96	79.3
متقاعد	7	5.8
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (6) أن الحالة العملية (يعمل) الأعلى نسبة حيث بلغت (79.3%) والحالة العملية متقاعد الأقل نسبة (5.8%)

جدول (7) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير في حالة كونك ولي أمر (هل أنت.....)

أنت.....	التكرار	النسبة
أم	32	26.4
أب	66	54.5
أخ	10	8.3
قريب	13	10.7
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (7) أن ولي الأمر (الأب) الأعلى نسبة حيث بلغت (54.5%) وولي الأمر (الأخ) الأقل نسبة (8.3%)

جدول (8) يوضح التكرارات والنسب المئوية الرغبة في تلقي النتائج

تلقي النتائج	التكرار	النسبة
لا	23	19
نعم	98	81
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (8) أن الراغبين في تلقي النتائج (نعم) الأعلى نسبة حيث بلغت (81%) والإجابة (لا) الأقل نسبة (19%)

جدول (9) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمتغير الوسيلة المفضلة في التواصل

وسيلة التواصل	التكرار	النسبة
الإيميل	50	41.3
الواتس اب	54	44.6
الجوال	17	14.0
المجموع	121	100

يلاحظ من جدول (9) أن الوسيلة المفضلة للتواصل بالواتس أب الأعلى نسبة حيث بلغت (44.6%) والتواصل عن طريق الجوال الأقل نسبة (14%)

أداة جميع البيانات: تم استخدام استبانة مُصممة من قبل الباحث ومحكّمة من قبل اثنين من المختصين، وقد تم تقسيمها لثلاثة أقسام رئيسية:

- قسم المعلومات الشخصية (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية..... الخ).
- قسم الأسئلة الرئيسية والتي يتم إجابتها بنعم أو لا.
- قسم الأسئلة الاختيارية والتي تم تقسيمها لستة محاور

الخصائص السيكومترية لأدوات البحث:

أولاً: الصدق (الاتساق الداخلي) الاستبانة العامة الرئيسية

للتحقق من الاتساق الداخلي لمفردات المقياس، فقد تم تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من 50 فرد من خارج عينة الدراسة المستهدفة، ثم تم حساب معاملات الارتباط للفقرات مع المقياس والأبعاد التي تتبع لها، وذلك كما في الجدول (10).

الرقم	السؤال	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
.1	يتم تطبيق النظرة الشرعية في مجتمعك	0.43
.2	تعرفت على شريكة حياتك عن طريق النظرة الشرعية	0.59
.3	كان للنظرة الشرعية دور في رسم ملامح المستقبل لزواجك	0.65
.4	تعتقد أن أعضاء المجتمع الذي تعيش فيه يهتمون لأمر النظرة الشرعية	0.51
.5	تعتقد أن أعضاء المجتمع يشجعون على النظرة الشرعية	0.59
.6	النظرة الشرعية تعد معياراً هاما لنجاح الحياة الزوجية من وجهة نظرك	0.37
.7	تغيرت المفاهيم للنظرة الشرعية لدى أعضاء المجتمع مع التطور السريع	0.59
.8	أثرت وسائل التواصل الاجتماعي في نظرة المجتمع للنظرة الشرعية	0.51
.9	تعتقد أن النظرة الشرعية تمارس في مجتمعك بشكل صحيح	0.49
.10	تعتقد أن الخاطب/ المخطوبة يؤمنون بأهمية النظرة الشرعية	0.51
.11	يؤثر عدم تطبيق النظرة الشرعية في تحقيق التوافق الأسري	0.47
.12	يؤثر عدم تطبيق النظرة الشرعية في اختيار شريك الحياة المناسب	0.51
.13	أغنت وسائل التواصل الحديثة عن تطبيق النظرة الشرعية	0.51

الرقم	السؤال	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
.14	ساهمت وسائل الإعلام في تقوية مفهومنا للنظرة الشرعية	0.35
.15	ساهمت وسائل الإعلام في تأكيد أهمية تطبيقنا للنظرة الشرعية	0.42
.16	ستحرك على تطبيق النظرة الشرعية في حال إقبالك على الزواج	0.32
.17	ستحرص على تشجيع مجتمع على تطبيق النظرة الشرعية	0.38

يلاحظ من الجدول (10) أن قيم معاملات الارتباط لفقرات المقياس تراوحت (0.32-0.65) وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α (0.01-0.05)

الجدول (11): معاملات الارتباط للفقرات مع المقياس والمحاور التي تتبع لها

المحور	الرقم	مضمون الفقرة	الارتباط للفقرة مع: المحور	الارتباط للفقرة مع: المقياس
تطبيق النظرة الشرعية مجتمعياً	1	يتم تطبيق النظرة الشرعية في مجتمعات على أساس الدين	0.62	0.58
	2	يتم تطبيق النظرة الشرعية في مجتمعات على اساس التقاليد	0.58	0.57
	3	يتم تطبيق النظرة الشرعية في مجتمعات بوجود محارم	0.70	0.67
	4	تعطى النظرة الشرعية في مجتمعك الوقت والظروف المناسبة لتطبيقها	0.85	0.86
	5	يمكن إعادة النظرة الشرعية في مجتمعك في حال الضرورة	0.66	0.71
	6	يتم إهمال النظرة الشرعية في مجتمعك في حالات زواج الأقارب	0.71	0.70
العلم بحدود النظرة الشرعية	7	تلقيت تعليما كافيا عن النظرة الشرعية عن طريق المجتمع	0.75	0.84
	8	تلقيت تعليما كافيا عن النظرة الشرعية عن طريق الدراسة	0.62	0.66
	9	يحرص المجتمع على تعلم ضوابط النظرة الشرعية	0.55	0.55
	10	يبحث أفراد المجتمع في حال وقوع إشكال ديني حول النظرة الشرعية	0.71	0.72
	11	يحرص الناس على تطبيق النظرة الشرعية حسب	0.75	0.71

		أصول الدين		
	12	يحرص الناس على تطبيق النظرة الشرعية حسب العادات	0.74	0.69
	13	يتواصى أفراد المجتمع بضرورة تطبيق النظرة الشرعية بالشكل الصحيح	0.83	0.72
آلية النظرة الشرعية (حسب الواقع)	14	يتحدث المخطوبان مع بعضهما بدون تكلف	0.66	0.70
	15	يتحدث الخاطب فقط	0.55	0.61
	16	يتحدث ولي أمر المخطوبة نيابة عنها	0.59	0.66
	17	تقف أو تجلس المخطوبة قليلاً ثم تنصرف	0.67	0.72
	18	تحضر المخطوبة مشروبا ثم تنصرف	0.83	0.84
	19	يأخذ الخاطب حقه في النظر ليطمئن قلبه	0.79	0.81
	20	تأخذ المخطوبة حقها في النظر ليطمئن قلبها	0.83	0.83
	21	تظهر المخطوبة بكامل زينتها	0.63	0.60
	22	تظهر المخطوبة الوجه والكفين فقط	0.64	0.67
أولياء الأمور	23	توافق عموما على أن تجلس ابنتك المخطوبة مع المتقدم لخطبتها	0.70	0.73
	24	تسأل عن الخاطب أولاً قبل النظرة الشرعية	0.88	0.82
	25	تكون النظرة الشرعية أولاً ثم السؤال عن الخاطب	0.80	0.65
	26	تكون حريصاً على التواجد أثناء النظرة	0.87	0.82
	27	تكون حريصاً على تواجد الزوجة (أم المخطوبة) أثناء النظرة	0.89	0.83
	28	تعتقد أن تواجدك قد يؤثر على الجو العام	0.91	0.82
	29	تتحدث نيابة عن ابنتك وقت النظرة	0.89	0.77
	30	تعطي ابنتك الفرصة والوقت للسؤال عما تحب بنفسها	0.67	0.55
	31	تبتعد قليلاً لتأخذ ابنتك فرصتها في التحدث بأريحية	0.85	0.73
النظرة الشرعية والتوافق الزواجي	32	تساعد النظرة الشرعية في إيجاد توافق زواجي مستقبلاً	0.83	0.85
	33	أساسيات التوافق الزواجي يتم مناقشتها وقت النظرة	0.79	0.75

	34	التوافق الزواجي من أهداف تطبيق النظرة الشرعية	0.83	0.75
	35	عدم تطبيق النظرة الشرعية يعني عدم التوافق الزواجي مستقبلاً	0.71	0.63
	36	تهيء النظرة الشرعية للإنسان تحديد ملامح الحياة المستقبلية	0.89	0.85
	37	النظرة الشرعية عامل مهم في تحقيق التوافق الزواجي	0.85	0.75
النظرة الشرعية واختيار الشريك	38	من المهم أن تجلس مع الخاطب/ المخطوبة في نظرة شرعية	0.76	0.75
	39	يهمك في الخاطب/ المخطوبة ملامح الوجه والجسم	0.82	0.78
	40	يهمك في الخاطب/ المخطوبة الكلام وحسن المنطق	0.73	0.68
	41	يهمك في الخاطب/ المخطوبة المظهر الخارجي	0.84	0.79
	42	يهمك في الخاطب/ المخطوبة علامات الجرأة في النقاش	0.79	0.77
	43	يهمك في الخاطب/ المخطوبة مظهر التدين والحياء	0.41	0.51
	44	النظرة الشرعية عامل مهم من عوامل اختيار الشريك المناسب	0.65	0.45
	45	يطالب الخاطب/ المخطوبة بحقهما في تطبيق النظرة الشرعية	0.67	0.54

يلاحظ من الجدول (11) أن قيم معاملات الارتباط لفقرات المقياس والدرجة الكلية تراوحت (0.45-0.86) كما تبين من خلال الجدول أن قيم معاملات الارتباط لمحور تطبيق النظرة الشرعية قد تراوحت من 0.58 وحتى 0.58 مع بعدها، وتراوحت من 0.57 وحتى 0.86 مع المقياس، وأن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور العلم بحدود النظرة الشرعية تراوحت من 0.55 وحتى 0.83 مع بعدها، وتراوحت من 0.55 وحتى 0.84 مع المقياس، وأن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور أولياء الأمور قد تراوحت من 0.67 وحتى 0.91 مع بعدها، وتراوحت من 0.55 وحتى 0.83 مع المقياس، وأن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور النظرة الشرعية والتوافق الزواجي قد

تراوحت من 0.71 وحتى 0.89 مع بعدها، وتراوحت من 0.63 وحتى 0.85 مع المقياس، وأخيراً: أن قيم معاملات الارتباط لفقرات محور النظرة الشرعية واختيار الشريك قد تراوحت من 0.41 وحتى 0.84 مع بعدها، و وتراوحت من 0.45 وحتى 0.79 مع المقياس، وجميع القيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة a(0.01-0.05).

كما تم حساب معاملات ارتباط المحاور مع المقياس، علاوة على حساب معاملات الارتباط البينية للأبعاد، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وذلك كما هو مبين في الجدول (12).

الجدول (12): قيم معاملات ارتباط المحاور مع المقياس، ومعاملات الارتباط البينية للمحاور

العلاقة	تطبيق النظرة الشرعية	العلم بحدود النظرة الشرعية	آلية النظرة الشرعية	أولياء الأمور	النظرة الشرعية والتوافق الزواجي	النظرة الشرعية واختيار الشريك
العلم بحدود النظرة الشرعية	0.64					
آلية النظرة الشرعية	0.62	0.66				
أولياء الأمور	0.55	0.56	0.67			
النظرة الشرعية والتوافق الزواجي	0.61	0.49	0.68	0.65		
النظرة الشرعية واختيار الشريك	0.54	0.76	0.58	0.76	0.77	
الكلي للمقياس	0.85	0.77	0.80	0.75	0.76	067

يلاحظ من الجدول (12) أن قيم معاملات الارتباط البينية لأبعاد المقياس قد تراوحت من 0.49 وحتى0.77 كما تراوحت قيم معاملات الارتباط بين المحاور وبين المقياس من 0.67 وحتى 0.85.

ثانياً: الثبات

جدول (13) يوضح ثبات الاستبانة مجملة

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
17	0.79

يتبين من خلال الجدول (13) أن معامل الثبات كرونباخ ألفا بلغ (0.79) وهو معامل ثبات جيد ويدل على ثبات الاستبانة.

جدول (14) الثبات لعبارات لمحاور الاستبانة:

المحور	معامل كرونباخ ألفا
تطبيق النظرة الشرعية مجتمعياً	0.69
العلم بحدود النظرة الشرعية	0.74
آلية النظرة الشرعية	0.80
أولياء الأمور	0.73
النظرة الشرعية والتوافق الزواجي	0.78
النظرة الشرعية واختيار الشريك	0.71
الكلي للمقياس	0.90

يتبين من خلال الجدول (14) تراوح معاملات الثبات للمحاور (0.69-0.80) كما بلغ معامل الثبات الكلي (0.90) وهي معاملات ثبات جيدة وتدل على ثبات الاستبانة.

إجراءات الدراسة:

- تصميم الاستبانة حسب رؤية الباحث ومن ثم تحكيمها.
- تحويل الاستبانة لاستبانة إلكترونية ليسهل نشرها وجمع بياناتها.
- نشر الاستبانة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي (WhatsApp-Twitter).
- تم استقبال عدد 120 ردّاً في وقت كان المطلوب فيه 100 شخص فقط.
- تم تحليل البيانات واستخراج النتائج إلكترونيا والخروج بالتوصيات.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول الذي نص على ما يلي: ما هو النهج السائد الذي يتبعه المجتمع المدروس في عملية تطبيق النظرة الشرعية؟

يوضح الجدول (15) نتائج استجابات عينة الدراسة التي يمكن من خلالها الوقوف على النهج السائد الذي يتبعه المجتمع في عملية تطبيق النظرة الشرعية .

المحور الأول/ تطبيق النظرة الشرعية مجتمعياً	القيم المعطاة				
السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
يتم تطبيق النظرة الشرعية في مجتمعك على أساس الدين	35.80%	51.70%	5.80%	4.20%	2.50%
يتم تطبيق النظرة الشرعية في مجتمعك على أساس التقاليد	16.70%	33.30%	20%	20%	10%
يتم تطبيق النظرة الشرعية في مجتمعك بوجود محارم	61.70%	30%	4.20%	0.80%	3.30%
تعطى النظرة الشرعية في مجتمعك الوقت والظروف المناسبة لتطبيقها	25%	46.70%	13.30%	8.30%	6.70%
يمكن إعادة النظرة الشرعية في مجتمعك في حال الضرورة	11.70%	35%	25%	16.70%	11.70%
يتم إهمال النظرة الشرعية في مجتمعات في حالات زواج الأقارب	12.50%	17.50	14.20%	34.20%	21.70%

من خلال الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول (تطبيق النظرة الشرعية مجتمعياً) وكما نشاهد في الإجابات التي تم جمعها أن المجتمع يميل للتمسك بالجانب الديني حيث إن ما يقارب 87% منهم يؤكدون على أن تطبيق النظرة الشرعية يتم وفق ضوابط دينية وما يقارب 92% يشترطون وجود المحارم، بالرغم من أن الضوابط الاجتماعية (التقاليد) لم يتم إغفالها أيضاً وإن كانت بنسبة متوسطة 50%.

ومن خلال هذه الاستبانة يُرى أن المجتمع وإن تأثر بتجاذب التيارات المختلفة (الثقافية، الاجتماعية، الدينية..... الخ)، إلا أنه يختار دوماً أن يكون حاملاً للهوية

الدينية الإسلامية كونها الأقرب لحفظ الأعراض والأنسب والأوضح من حيث التطبيق وتسلسل خطواتها.

ولذلك تعد الفئات الشاذة عن النهج المجتمعي فئات لا تمثل النسبة التي قد تحتاج لدراستها إلا في حال الدراسات الدقيقة التي تبحث عن المقارنات بين أسباب خروجها عن القاعدة المجتمعية العامة.

يوضح الجدول (16) نتائج استجابات عينة الدراسة التي يمكن من خلالها الوقوف على مدى العلم بحدود النظرة الشرعية لدى المجتمع المدروس.

المحور الثاني/ العلم بحدود النظرة الشرعية	القيم المعطاة				
السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
تلقيت تعليما كافيا عن النظرة الشرعية عن طريق المجتمع	16.70%	38.30%	19.20%	14%	11.70%
تلقيت تعليما كافيا عن النظرة الشرعية عن طريق الدراسة	18.30%	38.30%	14.20%	15%	14.20%
يحرص المجتمع على تعلم ضوابط النظرة الشرعية	15%	39.20%	24.20%	10%	11.70%
يبحث أفراد المجتمع في حال وقوع إشكال ديني حول النظرة الشرعية	17.50%	45.80%	20%	11.70%	5%
يحرص الناس على تطبيق النظرة الشرعية حسب أصول الدين	25%	45%	17.50%	9.20%	3.30%
يحرص الناس على تطبيق النظرة الشرعية حسب العادات	17.50%	39.20%	20.80%	14.20%	8.30%
يتواصى أفراد المجتمع بضرورة تطبيق النظرة الشرعية بالشكل الصحيح	20%	48.30%	17.50%	10.80%	3.30%

في المحور الثاني (العلم بحدود النظرة الشرعية) يؤكد من تم تطبيق الاستبانة عليهم بأن الجانب الديني هو الأساس الذين يقفون عليه من حيث الجانب المعرفي للنظرة

الشرعية، حيث تصل نسبة من تعلموا حدودها وضوابطها ما يقارب ال 90% سواء كان عن طريق الدراسة أو المجتمع، إضافة إلى أن ما يصل إلى نسبة 70% يؤكدون بأن التطبيق للنظرة الشرعية يقوم على أساس ديني بحت.

كما أن ما يقارب ال 63% يميلون إلى أن أفراد المجتمع يبحثون عن المعلومة الصحيحة من الجانب الديني حول تطبيق النظرة الشرعية في حال وقوع إشكال حولها.

ولكن ومن باب الأمانة العلمية يجب عدم إغفال أن هناك من أنكروا حصولهم على التعليم الكافي حول أصول وضوابط تطبيق النظرة الشرعية، والذين وصلت نسبتهم تقريبا ل 55% مما يستدعي الجهات ذات العلاقة للنظر في الوسائل المتبعة وآليات تطويرها لضمان وصول الرسالة لأكبر فئة ممكنة.

يوضح الجدول (17) نتائج استجابات عينة الدراسة التي يمكن من خلالها الوقوف على وعي المجتمع بآلية النظرة الشرعية.

المحور الثالث/ آلية النظرة الشرعية	القيم المعطاة				
السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
يتحدث الخاطب/ المخطوبة مع بعضهما بدون تكلف	17.50%	36.70%	22.50%	15%	8.30%
يتحدث الخاطب فقط	10.80%	26.70%	29.20%	22.50%	10.80%
يتحدث ولي أمر المخطوبة نيابة عنها	11.70%	24.20%	15.80%	27.50%	20.80%
تقف أو تجلس المخطوبة قليلاً ثم تنصرف	29.20%	39.20%	10%	14.20%	7.50%
تحضر المخطوبة مشروبا ثم تنصرف	10.80%	29.20%	17.50%	28.30%	14.20%
يأخذ الخاطب حقه في النظر ليطمئن قلبه	45%	31.70%	13.30%	5%	5%
تأخذ المخطوبة حقها في النظر ليطمئن قلبها	39.20%	28.30%	16.70%	7.50%	8.30%
تظهر المخطوبة بكامل زينتها	13.30%	16.70%	26.70%	28.30%	15%
تظهر المخطوبة الوجه والكفين فقط	25%	25%	24.20%	19.20%	6.70%

يظهر هذا المحور (آلية النظرة الشرعية) ما تحدثنا عنه في تمهيد هذا الباب، حيث قلنا أن منطقة مكة المكرمة تعتبر خليط ثقافات نظراً لإقامة فئات اجتماعية مختلفة بها وربما أيضاً من خارج حدود الدولة السعودية، وما دعاني للتذكير بذلك هي النتائج التي تظهر في هذا المحور من الاستبانة.

حيث إن فئة تصل نسبتها لـ 40% يقولون بأن الفتاة في حال النظرة الشرعية تقف أو تجلس قليلاً ثم تنصرف، بينما تميل فئة تصل لـ 67% إلى أن كلا الطرفين يأخذون وقتهما الكافي الذي تطمئن به قلوبهما تجاه الآخر.

وكما هو ملاحظ بأن النسبة لا زالت تميل للجانب الديني والذي تم استقاء العبارات من خلال ضوابطه حيث إن نسبة تصل لـ 50% يؤكدون بأن المرأة لا يظهر منها سوى الوجه والكفين أثناء النظرة بعكس الذين قالوا بأنها تظهر بكامل زينتها حيث لم تصل نسبتهم لأكثر من 30%.

يوضح الجدول (18) نتائج استجابات عينة الدراسة التي يمكن من خلالها الوقوف على موقف أولياء الأمور من طبيعة فترة الخطوبة والنظرة الشرعية فيها.

المحور الرابع/ أولياء الأمور	القيم المعطاة					
السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة	لا ينطبق
توافق عموما على أن تجلس ابنتك المخطوبة مع المتقدم لخطبتها	30%	42.50%	9.20%	5%	2%	12%
تسأل عن الخاطب أولاً قبل النظرة الشرعية	70%	18.30%	0.80%	1.70%	0%	9.20%
تكون النظرة الشرعية أولاً ثم السؤال عن الخاطب	5.80%	5.80%	7.50%	28.30%	40.80%	11.70%

تكون حريصاً على التواجد أثناء النظرة	43.30%	32.50%	10.80%	2.50%	0.80%	10%
تكون حريصاً على تواجد الزوجة (أم المخطوبة) أثناء النظرة	15%	25%	18.30%	19.20%	10%	12.50%
تعتقد أن تواجدك قد يؤثر على الجو العام	18.30%	39.20%	18.30%	6.70%	5%	12.50%
تتحدث نيابة عن ابنتك وقت النظرة	5%	10.80%	22.50%	31.70%	17.50%	12.50%
تعطي ابنتك الفرصة والوقت للسؤال عما تحب بنفسها	30%	44.20%	8.30%	6.7	0%	10.80%
تبتعد قليلاً لتأخذ ابنتك فرصتها في التحدث بأريحية	20.80%	17.50%	30%	13.30%	7.50%	10.80%

يظهر في هذا المحور (أولياء الأمور) نتيجة فائقة تكمن في إعطاء العينة المعطاة للفتاة الوقت والفرصة الكاملتين للسؤال عما تحب مباشرة بنسبة تصل لـ 94%، بينما الذين رفضوا أو اتخذوا موقف الحياد لم يصلوا لنسبة ال 6% فقط.

ما يزيد عن ال 70% من أولياء الأمور موافقون عموماً على مبدأ النظرة وجلوس فتاتهم مع المتقدم لخطبتها، كما أن نسبة تصل لـ 57% منهم يعتقدون بأن وجودهم قد يكون مؤثراً بشكل أو بآخر على الأريحية المطلوبة أثناء النظرة.

ومن النتائج التي كانت جلية في هذا المحور هو التراتبية في إجراء النظرة الشرعية حيث إن ما يقارب 98% يرون بأن تطبيق النظرة الشرعية يأتي بعد السؤال عن الخاطب والتأكد من استحقاقه فرصة الجلوس مع الفتاة والتحدث معها.

في هذا المحور بدأت العينة في التعامل مع الاستبانة بشكل أكثر بساطة وبعيداً عن التخوف الذي ظهر في البداية، كما ينبغي التنويه إلى أن هذا المحور اشتمل على فئة (لا ينطبق) مما أحدث هذا التباين الكبير مع المحاور الأخرى.

يوضح الجدول (19) نتائج استجابات عينة الدراسة التي يمكن من خلالها الوقوف على وعي المجتمع بآلية النظرة الشرعية.

المحور الخامس/ النظرة الشرعية والتوافق الزواجي	القيم المعطاة				
السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
تساعد النظرة الشرعية في إيجاد التوافق الزواجي المأمول	43.30%	40%	15%	1.70%	0%
يتم مناقشة أساسيات التوافق الزواجي وقت النظرة	14.20%	19.20%	34.20%	27.50%	5%
التوافق الزواجي من الأهداف الأساسية لتطبيق النظرة الشرعية	29.20%	48.30%	17.50%	3.30%	1.70%
عدم تطبيق النظرة الشرعية يعني عدم التوافق الزواجي	16.70%	18.30%	37.50%	24.20%	3.30%
تساعد النظرة الشرعية الإنسان في رسم ملامح الحياة المستقبلية	27.50%	44.20%	22.50%	5%	0.80%

يعد هذا المحور (النظرة الشرعية والتوافق الزواجي) من المحاور الرئيسية لهذا البحث حيث يقيس مدى التأثير الذي قد يحدثه تطبيق النظرة الشرعية على التوافق الزواجي المنشود، ومن خلال هذا المحور أكد ما نسبتهم تصل إلى 83% بأن النظرة الشرعية تساعد في إيجاد التوافق الزواجي المأمول بالرغم من أن ما يقارب ال 33% فقط يقولون بأنه لا تتم مناقشة أساسيات التوافق الزواجي، بينما 67% كانوا بين الحياد أو القول بأنه لا تتم مناقشة تلك الأساسيات.

من جهة أخرى يرى ما نسبته تزيد عن ال 70% بأن النظرة الشرعية تساعد في رسم ملامح الحياة المستقبلية مما يدعونا لعمل دراسات أكبر في مثل هذه الجوانب.

يوضح الجدول (20) نتائج استجابات عينة الدراسة التي يمكن من خلالها الوقوف على العلاقة بين النظرة الشرعية والتوافق الزواجي.

المحور السادس/ النظرة الشرعية والتوافق الزواجي	القيم المعطاة				
السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
من المهم أن تجلس مع الخاطب/ المخطوبة في نظرة شرعية	46.7%	41.7%	9.2%	2.5%	0%
يهمك في الخاطب/ المخطوبة ملامح الوجه والجسم	35.8%	44.2%	17.5%	1.7%	0.8%
يهمك في الخاطب/ المخطوبة الكلام وحسن المنطق	45%	46.7%	6.7%	0.8%	0.8%
يهمك في الخاطب/ المخطوبة المظهر الخارجي	26.7%	52.5%	19.2%	0.8%	0.8%
يهمك في الخاطب/ المخطوبة علامات الجرأة في النقاش	10.8%	33.3%	37.5%	15%	3.3%
يهمك في الخاطب/ المخطوبة مظهر التدين والحياء	46.7%	47.5%	5%	0.8%	0%
النظرة الشرعية عامل مهم من عوامل اختيار الشريك المناسب	50.8%	40.8%	6.7%	0.8%	0.8
النظرة الشرعية عامل مهم من عوامل تحقيق التوافق الزواجي	%40	%43.3	%15	%1.7	%0
يطالب الخاطب/ المخطوبة بحقهما في تطبيق النظرة الشرعية	%46.7	%40	%10	%1.7	%1.7

لا تقل أهمية هذا المحور (النظرة الشرعية واختيار الشريك) عن المحور السابق كونه من المحاور التي ترتبط بالأهداف المباشرة لهذا البحث من حيث قياسه لأثر تطبيق النظرة الشرعية على اختيار شريك الحياة.

وكما نلاحظ من الرسم البياني فقد طغت أهمية المظهر الخارجي لشريك الحياة كونها عامل أساسي في الاختيار بنسبة وصلت لـ 98% تقريبا ممن لم يرفضوا أهمية هذه النقطة.

وبعودتنا للسؤال الرئيسي في هذه الاستبانة النظرة الشرعية عامل مهم من عوامل اختيار الشريك المناسب، وافق ما يقارب ال 92% على ذلك فيما اتخذ 6% منهم نسبة الحياد.

كما نلاحظ أيضاً اهتمام الأطراف بعوامل متعددة في الشريك الآخر كملامح الوجه وحسن المنطق والتدين وبنسب لم تقل عن 70% مما يبعث رسالة واضحة للجميع بضرورة الاهتمام بالتفاصيل الشخصية كونها من المعايير التي يهتم بها الآخرون في لحظات اختيارهم.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني الذي نص على ما يلي: ما هو حجم إلمام المجتمعات المدروسة بالآليات الصحيحة للنظرة الشرعية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول تم استخراج التكرارات والنسبة المئوية كما تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والجدول (21) يبين ذلك، حيث كانت الاستجابة على الفقرات (نعم) وأعطيت الدرجة (1) و(لا) وأعطيت الدرجة (0).

الجدول (21) التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة

الاستجابة	عدد الأسئلة	العينة	النسبة المئوية
نعم	17	121	%74
لا			%26

يلاحظ من الجدول (21) أن نسبة الاستجابة (نعم) كانت النسبة الأعلى حيث بلغت (74%) وتدل على إلمام المجتمع بالآليات الصحيحة للنظرة الشرعية وبلغت نسبة الاستجابة (لا) (26%) وتمثل النسبة الأقل من الاستجابات حيث يدل أن 26% من المجتمع لا يعرفون الآليات الصحيحة للنظرة الشرعية.

الجدول (22) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم تطبيق النظرة الشرعية في مجتمعك	0.89	0.31
2	تعرفت على شريكة حياتك عن طريق النظرة الشرعية	0.70	0.46
3	كان للنظرة الشرعية دور في رسم ملامح المستقبل لزواجك	0.62	0.49
4	تعتقد أن أعضاء المجتمع الذي تعيش فيه يهتمون لأمر النظرة الشرعية	0.86	0.35
5	تعتقد أن أعضاء المجتمع يشجعون على النظرة الشرعية	0.87	0.34

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	النظرة الشرعية تعد معياراً هاما لنجاح الحياة الزوجية من وجهة نظرك	0.83	0.37
7	تغيرت المفاهيم للنظرة الشرعية لدى أعضاء المجتمع مع التطور السريع	0.83	0.38
8	أثرت وسائل التواصل الاجتماعي في نظرة المجتمع للنظرة الشرعية	0.82	0.39
9	تعتقد أن النظرة الشرعية تمارس في مجتمعك بشكل صحيح	0.52	0.50
10	تعتقد أن الخاطب/ المخطوبة يؤمنون بأهمية النظرة الشرعية	0.93	0.26
11	يؤثر عدم تطبيق النظرة الشرعية في تحقيق التوافق الأسري	0.85	0.36
12	يؤثر عدم تطبيق النظرة الشرعية في اختيار شريك الحياة المناسب	0.90	0.30
13	أغنت وسائل التواصل الحديثة عن تطبيق النظرة الشرعية	0.12	0.32
14	ساهمت وسائل الإعلام في تقوية مفهومنا للنظرة الشرعية	0.60	0.49
15	ساهمت وسائل الإعلام في تأكيد أهمية تطبيقنا للنظرة الشرعية	0.56	0.50
16	ستحرك على تطبيق النظرة الشرعية في حال إقبالك على الزواج	0.98	0.16
17	ستحرص على تشجيع مجتمع على تطبيق النظرة الشرعية	0.97	0.18
		0.75	0.36

يلاحظ من خلال الجدول (22) تراوح المتوسطات الحسابية (0.12-0.98) وكان أعلى متوسط للفقرة (ستحرص على تطبيق النظرة الشرعية في حال إقبالك على الزواج) بمتوسط حسابي (0.98)، وكأقل متوسط للفقرة (أغنت وسائل التواصل الحديثة عن تطبيق النظرة الشرعية) بمتوسط حسابي (0.12) وتراوحت الانحرافات المعيارية (0.16-0.50).

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث الذي نص على ما يلي: ما مدى تأثير النظرة الشرعية على الاختيار الزواجي؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني تم استخراج معامل ارتباط بيرسون والجدول (23) يبين ذلك.

العلاقة	معامل الارتباط	الدلالة
النظرة الشرعية*الاختيار الزواجي	0.274	دالة إحصائياً

يتبين من خلال الجدول (23) وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين النظرة الشرعية والاختيار الزواجي حيث بلغ معامل الارتباط (0.274) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يفسر أن هناك تأثير للنظر الشرعية على الاختيار الزواجي وكلما كانت النظرة الشرعية موجودة كلما كان الاختيار الزواجي أكثر صحة.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع الذي نص على ما يلي: ما مدى تأثير النظرة الشرعية على التوافق الزواجي؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث تم استخراج معامل ارتباط بيرسون والجدول (23) يبين ذلك.

العلاقة	معامل الارتباط	الدلالة
النظرة الشرعية*التوافق الزواجي	0.181	دالة إحصائياً

يتبين من خلال الجدول (18) وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً بين النظرة الشرعية والتوافق الزواجي حيث بلغ معامل الارتباط (0.181) وهي قيمة دالة إحصائيا وهذا يفسر أن هناك تأثير للنظرة الشرعية على التوافق الزواجي وكلما كانت النظرة الشرعية موجودة كلما كان التوافق الزواجي موجود.

ملخص نتائج الدراسة:

من خلال ما تم جمعه ودراسته من بيانات، توصل الباحث للنتائج التالية:

1. تمسك المجتمع بالهوية الدينية في تطبيق النظرة الشرعية حتى في حال عدم الإلمام الكامل بها.
2. العادات والتقاليد المجتمعية هي الركن الأول الذي قد يدفع المجتمع لتطبيق النظرة الشرعية.
3. هناك تقبل ملحوظ من قبل العينة لتطبيق النظرة الشرعية وتكرارها.
4. اقتناع المجتمع بالارتباط الكبير بين تطبيق النظرة الشرعية والتوافق الزواجي المأمول.

5. اقتناع المجتمع بالارتباط الكبير بين تطبيق النظرة الشرعية والاختيار الجهد للزواج.

توصيات الدراسة:

من خلال ما تم جمعه من بيانات من خلال الاستبانات وما تم بعدها من تحليل إحصائي ودراسة معايير الصدق والثبات والتي تم من خلالها الإجابة على تساؤلات البحث الأربعة الرئيسية، توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

1. **رفع اقتراح باعتماد دروس واقعية ضمن المناهج الدراسية تتعلق بالتطبيق الصحيح للنظرة الشرعية.**
2. **إعطاء الخاطب والمخطوبة الحق الكامل في جلسة النظرة الشرعية.**
3. **سؤال الخاطب والمخطوبة عن اقتناعهما بالنظرة الشرعية أو رغبتهما بتكرارها وعدم الركون لمطالبتهما كونهما قد يكونا خلف حاجز الخجل.**
4. **تصحيح أو إلغاء بعض العادات المتعلقة بالنظرة الشرعية وخصوصاً تلك التي لا ترتبط بالدين الإسلامي.**
5. **التأكيد على الخاطب والمخطوبة بضرورة النقاش الإيجابي أثناء النظرة الشرعية والمساعدة على الاختيار والتوافق الزواجي المأمول.**

مقترحات الدراسة:

1. **تصور مقترح لتعميق وعي المقبلين على الزواج بملامح ومبادئ النظرة الشرعية في الخطبة وفق المنظور التربوي الإسلامي.**
2. **الآثار الإيجابية المترتبة على تطبيق مبادئ النظرة الشرعية في الخطبة وفق الضوابط الإسلامية من وجهة نظر عينة من حديثي الزواج.**
3. **مستوى وعي المقبلين على الزواج بملامح المنهج الإسلامي في الاختيار وسبل تعميقه دراسة ميدانية.**
4. **التوافق الزواجي وعلاقته بالشعور بجودة الحياة لدى عينة من المتزوجين حديثاً.**

قائمة المراجع

ابن العربي، أبو بكر. (2003). أحكام القرآن، ج4، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب. (1972). الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (2004). مجموع الفتاوى، ج32، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن حجر، الحافظ بن حجر العسقلاني. (1997). فتح الباري شرح صحيح البخاري، الرياض، مكتبة دار السلام.

ابن حنبل، أحمد بن حنبل. (2001). مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن قدامة، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب.(1984). المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ج2، بيروت، دار الفكر.

ابن هبيرة، يحيى بن محمد. (1963). الإفصاح عن معاني الصحاح، ج2، ط2، حلب، المكتبة الحلبية.

أبو أسعد، أحمد عبداللطيف، (2014م) الإرشاد الزواجي والأسري، دار الشروق، عمان.

أبو أسعد، أحمد. (2015). فعالية العلاج الواقعي في تنمية مهارات التواصل لدى المقبلين على الزواج في محافظة الكرك، مجلة التربية، 160(1) 137-166.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني, (د.ت). سنن أبي داود، بيروت، دار الكتاب العربي.

أبو سكينة، نادية حسن، (1434هـ) العلاقات الأسرية، دار خوارزم للنشر.

باصويل، أمل احمد. (2008). التوافق الزواجي وعلاقته بالإشباع المتوقع والفعلي للحاجات العاطفية المتبادلة بين الزوجين. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.الرياض

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1987). صحيح البخاري، ط3، تحقيق مصطفى البنا، بيروت، دار ابن كثير.

بدح، مجدي. (2001). "الأبعاد التربوية لأحكام الزواج والطلاق في ضوء الكتاب والسنة"، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

بن مانع، سعيد (1410هـ). الأسرة كيفية دراستها وحل مشاكلها.

بنجر، آمنة أرشد. (2010). دور المدرسة الثانوية في إعداد الطلاب وتزويدهم بالثقافة الزواجية من منظور تربوي إسلامي. مجلة مستقبل التربية العربية, مج 17, ع 66, ص 9 - 52. مصر

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. (1975). سنن الترمذي، تحقيق: إبراهيم عطوة، القاهرة، مطبعة الحلبي، 1975.

جان، نادية. (2008). الشعور بالسعادة وعلاقته بالتدين والدعم الاجتماعي والتوافق الزواجي والمستوي الاقتصادي والحالة الصحية، مجلة دراسات نفسية، المجلد (18). العدد (4). ص 601 – 648.

جباري، محمود. (2003). التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الوالدية والصحة النفسية للأبناء، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.

الجمالية، فوزية. (2008). التوافق الزواجي لدى الأزواج العمانيين في ضوء بعض المتغيرات. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس. المجلد (2)، العدد (1) ص 76- 97.

الحربي، سلطان بن مسفر الصاعدي. (2013). المضامين التربوية للعلاقات الزوجية من خلال كتاب النكاح من صحيح البخاري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم التربية.السعودية.

حسانين، أحمد حمدان. (2010). التراث التربوي في المذهب المالكي، تقديم: مصطفى رجب، كفر الشيخ، دسوق، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط2.

حسن، عايدة شكري. (2001). ضغوط الحياة والتوافق الزواجى والشخصية لدى المصابات بالأمراض السيكوسوماتية والسويات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

حسن، محمود، (1981م) الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت.

حقي، زينب محمد، (1434هـ) العلاقات الأسرية، دار خوارزم للنشر.

الخولي، سناء. (2009). الأسرة والحياة العائلية. دار النهضة. لبنان

الدخيل الله، دخيل بن عبد الله. (1425هـ). مراحل الزواج ودورة الصراع بين الأزواج.رسالة التربية وعلم النفس ع(23). الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية. الرياض

ديبة، فاتن حمادة سعيد. (2017). الإدراكات المتبادلة بين الزوجين نحو أبعاد الحياة الأسرية وعلاقتها بالتوافق الزواجي، مجلة دراسات العلوم التربوية، جامعة القدس المفتوحة، المجلد 44، العدد4.

رضوان، أحمد عبد الغني محمد. (2017). فاعلية برنامج إرشادي لتنمية الوعي بمتطلبات الحياة الزوجية من منظور التربية الإسلامية لدى عينة من خريجي الجامعات المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية، جامعة الأزهر بالقاهرة.

رفعت، محمد، (2003م) ألف باء الحياة الزوجية، دار الفكر العربي، بيروت.

زقزوق، عفاف أحمد (1433هـ) التوافق الأسري في الحياة الزوجية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.

الزوم، ابتسام بنت عبد الله. (2019). وعي الفتيات السعوديات المقبلات على الزواج بأسس ومقومات الأسرة الناجحة وعلاقته ببعض المتغيرات، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 43، أبريل.

الساعاتي، سامية حسن. (1988). الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي.

السلومي، محمد عبدالله، (1437هـ) المجتمع السعودي والتغيير، مجلة الأسرة، الرياض.

سليمان، سناء محمد. (2005). التوافق الزواجى واستقرار الأسرة من منظور إسلامي.. نفسي.. اجتماعي، القاهرة، عالم الكتب.

سليمان، سناء. (2005). التوافق الزواجي واستقرار الأسرة. القاهرة: عالم الكتب.

السيد، صفاء إسماعيل. (2004). بعض المتغيرات النفسية الاجتماعية المرتبطة بالاختلالات الزواجية. دراسات عربية في علم النفس. المجله3. العدد (1).

الشعراوي، محمد متولي. (2002). أحكام الأسرة والبيت المسلم، بيروت، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

الشمسان، منيرة عبد الله. (2004). التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الزوجية وبعض سمات الشخصية: دراسة مقارنه بين العاملات وغير العاملات .رسالة دكتوراه غير منشوره. جامعه الأميرة نوره بنت عبدالرحمن.

الشهري، وليد محمد. (2009). التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى.

الصغير، صالح محمد.(2008). التوافق الزواجي في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية.الرياض

صفا، حسن. (2004). الخلافات الزوجية (قراءة اجتماعية في التصور الإسلامي) مجلة المنهاج – مركز الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت، العدد 33.

الصمادي، أحمد ومخادمة، عبد الكريم. (2004). التوافق الزواجي لدى عينة من الرجال المتزوجين في ضوء بعض المتغيرات، مجله اليرموك، العلوم الإنسانية ،(3)، 1303-1324.

الصمادي، أحمد، وآل حسين، عبد القادر. (1995). المشكلات النفسية التي يفرزها نظام الأسرة العربية، مجلة الإرشاد النفسي، (5)، 89.

الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصري(د.ت). مسند الطيالسي، بيروت، دار المعرفة.

عبد الرازق، وفاء محمود نصار. (2009). مقومات التوافق الزواجي من وجهة نظر الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات بكلية التربية بجامعة الملك سعود في ضوء المتغيرات النفسية والمعرفية، مجلة مركز البحوث بمركز الدراسات الجامعية, جامعة الملك سعود.

عبد العال، تحية محمد أحمد. (2003). الصمت الأسري وعلاقته بالاضطرابات السلوكية لدى عينة من المراهقين الإماراتيين، المؤتمر الدولي الثاني للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع، الكويت، جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية، مطبعة جامعة الكويت.

عبد المنعم، أماني محمد. (2004). التوافق الزواجى وعلاقته بأساليب الرعاية للأبناء وتوافقهم النفسي، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

العقاد، عباس محمود. (د.ت). العقاد: عبقرية عمر "رضي الله عنه"، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية.

العك، خالد عبد الرحمن. (1999). آداب الحياة الزوجية في ضوء الكتاب والسنة، بيروت، المكتب الإسلامي.

علوان، عبد الله ناصح. (1423هـ). تربية الأولاد في الإسلام، ط38، القاهرة، دار السلام.

العنزي، فرحان سالم. (2009). دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموغرافية في تحقيق مستوي التوافق الزواجي لدي عينة من المجتمع السعودي. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة أم القرى.

العيسوي، عبد الرحمن محمد. (1998). دراسات في الصحة النفسية، علاقة النضج الانفعالي بالتوافق الزواجي. القاهرة: دار قباء.

غازي، عبد الحميد عيسى. (1993).أحلى ما قيل في المرأة، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي.

الغامدي، صالح بن يحيى. (2016). فاعلية البرامج الوقائية والعلاجية المقدمة من الجمعيات الأسرية في تحسين التوافق الزواجي من وجهة نظر المستفيدين (جمعية المودة للتنمية الأسرية بمحافظة جدة أنموذجاً) مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 171، الجزء الثاني، ديسمبر.

الفيروز أبادي، مجد الدين محمد، (1426هـ-الطبعة الثامنة) القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة.

القرني، محمد مسفر، (1433هـ) التوافق الأسري في الحياة الزوجية، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.

القشعان، حمود. (2008). التوافق الزواجى والخلافات الزوجية دراسة ميدانية، الكويت، بحث منشور بمجلة أوان، 17 أكتوبر.

كارلسون، جون ديكماير. (2004). حان الوقت لزواج أفضل، ترجمة سهام عبد الرحمن الصويغ، وحنان حسن عطا .الرياض: مكتبة جرير

كرزون، أحمد حسن. (1997). مزايا نظام الأسرة المسلمة، ط2، بيروت، دار ابن حزم.

كوفالوف، سيرغي. (2002). سيكولوجية الحب والعلاقات الأسرية. دار كنعان. دمشق

محمد، محمود فتحي. (2010). التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لتنمية وعى الفتيات بأساليب التوافق الزواجي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية عدد29. جامعة حلوان.

محمد، ممدوح محمد دسوقي. (2006). أساليب المعاملة الزواجية وعلاقتها بالتوافق الزواجي، دراسة تحليلية مقارنة من منظور خدمة الفرد مطبقة على عينة من الأسر المتقدمة لمكاتب تسوية المنازعات الأسرية والأسر المحولة لمحكمة الاسرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، ع 21، ج 1.

محمود، نبيل محمد، (1424هـ) المفاتيح الذهبية في احتواء المشكلات الزوجية، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر.

مرسي، صفاء، والمغربي، محمود.(2005). منبئات التوافق الزواجي لدي عينة من الأزواج والزوجات المصريين. مجلة دراسات نفسية. المجلة(15). العدد (4) .

مرسي، كمال إبراهيم. (1998). العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، القاهرة، دار النشر للجامعات.

مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (1992). صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

النووي، أبو زكريا محي الدين بن يحيى بن شرف. (1996). شرح النووي على مسلم، دار الخير.

هروش، رجاء عبدالحميد، (2010م) اختيار شريك الحياة، درا كيوان، دمشق.

Gordon, R. and Jane R. (1999). Improving your Marital Satisfaction Retrieved October,2012 from http:// www. Dr-jane.com/chapters/satisfaction.htm

Kalakan Melek, Erselani Ercümend. (2008). Th e Eff ects of the Marriage Enrichment Program Based on the CognitiveBehavioral Approach on the Marital Adjustment of Couples. Kuram ve Uygulamada Eğitim Bilimleri / Educational Sciences: Theory & Practice 8 (3) pp977-986

Singh, R& sushma. (2006). Assesment of Marital Adjustment amony couples with respect to women's Educational Level and Employment status. Kamla-Rai. Vol. (4) p259-260

Yamaguchi,K.(2005). True Relationship between female labor force participation and total fertility rate. RIETE Discussion paper Series 05-j-036. (Abstract), Retrieved from http:// www.rieti.go.jp/en/publication/summary/05122701.html